

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

وقد أعربت الجمعية العامة عن هذا الشاغل أيضا في القرار ٤٥/٥١ قاف، الذي اتخذته في دورتها الماضية، والذي يحث الحكومات على "السعي بهمة" (الفقرة ١) إلى إبرام اتفاق دولي يحظر الألغام المضادة للأفراد. وقد التزم مائة وستة وخمسون بلدا بهذا الهدف بتأييد ذلك القرار. وإنه لشيء عظيم أننا نجحنا في الوفاء بالأهداف الواردة في قرار للأمم المتحدة بهذه السرعة. إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي جرى التفاوض بشأنها بنجاح في أوسلو في أيلول/سبتمبر، ستكون أداة عملية في جهودنا لإنهاء المعاناة الإنسانية، وهي دليل على ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. ومما يشجعنا للغاية ذلك التأييد الشعبي الهائل للحظر التام على الألغام المضادة للأفراد. وقد كان الزخم الكامن وراء عملية أوتاوا عاملا في حد ذاته في إضفاء الطابع العالمي على هذا الجهد. ويسرنا جدا أن جائزة نوبل للسلام لهذا العام منحت للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولمنسقة الحملة، جودي ويليامز. وقد منحت الجائزة عن استحقاق، وستوفر دافعا هاما للاستمرار في بذل الجهود للحصول على تأييد عالمي للاتفاقية.

البنود من ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)
مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد أولاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يتقدم وفد بلدي بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأستطيع أنؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا.

اتخذت في العام الماضي خطوة بالغة الأهمية هي إبرام اتفاقية جديدة تحظر سلاحا يقتل ويشوه الكثيرين في هذا القرن، حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية. فحظر الألغام المضادة للأفراد إنجاز هام سواء بوصفه مجهودا إنسانيا أو مجهودا لنزع السلاح. والنرويج، مثلها مثل دول كثيرة غيرها. تشعر منذ زمن بعيد بالقلق الشديد إزاء المعاناة والخسائر الناجمة عن هذه الألغام. فهي تعوق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتحول دون عودة اللاجئين إلى بلادهم والمشردين داخليا إلى ديارهم، ولها عواقب وخيمة أخرى تستمر طوال سنين بعد وضعها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكان الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أثناء قمة هلسنكي في آذار/ مارس على البدء في مفاوضات حول تخفيض الترسانات الاستراتيجية بما يتجاوز بارامترات معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) خطوة نرحب بها في الاتجاه السليم. وهذا يوضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولين الواقعة على عاتق كل منها عن نزع السلاح النووي بجدية، كما نصت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما زلنا نؤكد الحاجة إلى مواصلة تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وإلى تدميرها. ونعلم أنه يجري سحب الآلاف من الأسلحة النووية وتخزينها. ويجب تدمير هذه الأسلحة، لا مجرد تخزينها. ومن المهم أن نكفل استمرار هذا الجزء من عملية نزع السلاح أيضا، على النحو المقترح في الإعلانات الانفرادية السابقة الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وعن الاتحاد الروسي.

وهناك أفكار عديدة مطروحة بشأن أفضل السبل التي تمكننا من المضي على نطاق أوسع في جهودنا لمعالجة المسائل النووية. ونلاحظ مع الاهتمام التقرير الذي أعدته لجنة كانبيرا بشأن القضاء على الأسلحة النووية، ونعتبر أن مقترحاتها وتوصياتها قيّمة في رسم السبيل إلى الأمام. والنهج النووي للمشاكل الأوسع نطاقا المتعلقة بالأنشطة النووية يركز على إدراك أن هناك أخطارا محتملة من الانتشار تكمن في كل من الأنشطة النووية العسكرية والمدنية. وفضلا عن ذلك، نرى تحديات تنبثق عن عملية نزع السلاح النووي نفسها. فنرى أن جدول أعمال نزع السلاح الدولي يجب أن يتضمن برنامجا لإدارة نزع السلاح، بما في ذلك المعالجة الآمنة والمأمونة بيئيا للمواد الناجمة عن الأسلحة المقرر تدميرها. وردا على التحديات الخطيرة الناجمة عن تلك الأنشطة، فقد رسمت الحكومة النووية خطة عمل للأنشطة النووية والأسلحة الكيميائية في المناطق المجاورة لحدودنا الشمالية. وأحد المجالات التي تحظى بالأولوية في هذه الخطة هو إدارة وتخزين وتصريف الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة. وهدفنا، بالتعاون مع الدول المعنية الأخرى، هو تحقيق عمليات آمنة ومجدية

وتنص الاتفاقية على حظر لا لبس فيه على استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها، بدون استثناءات وبدون حقوق تحفظ ولا فترات انتقالية. وقد أعطت النرويج الأولوية لهذا الالتزام الذي لا لبس فيه منذ بداية عملية أوتاوا. وجزء هام آخر من الاتفاقية هو الالتزام بتدمير أو كفالة تدمير كل الألغام المضادة للأفراد والمخزونة أو الموضوعة في حد زمني معين. وتتعترف الاتفاقية أيضا بالتحدي الضخم الذي تواجهه البلدان المتأثرة بالألغام في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية عن طريق توفير إطار سياسي للمساعدة الدولية والتعاون التقني في مجال إزالة الألغام، وتدمير المخزون منها، ورسم خرائط مناطق الألغام ووضع العلامات فيها إلى أن تزال الألغام. وقد جرى التسليم على نحو واضح في الاتفاقية بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لضحايا الألغام المضادة للأفراد، من التأهيل إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل والفعال. والاحتياجات ضخمة، ولا يمكن مساعدة أولئك الذين تأثرت حياتهم بصورة مفاجئة من جراء استعمال الألغام المضادة للأفراد إلا بنهج متضافر. وحكومة النرويج على استعداد، رهن موافقة البرلمان، لتخصيص ١٠٠ مليون دولار، على امتداد السنوات الخمس التالية، لإزالة الألغام ولمساعدة ضحايا الألغام.

والتحدي الذي نواجهه الآن هو أن نجعل الاتفاقية عالمية وأن ننفذ أهدافها الإنسانية. وتلك هي المرحلة الثانية من عملية أوتاوا. ونحث كل الدول على التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ونأمل في أن الدول التي لا تسمح لها ظروفها بأن تفعل ذلك في هذه المرحلة، أن تتخذ التدابير التي تهدف، بوصفها خطوات انتقالية، إلى حظر، أو تقييد، أو إيقاف استعمال الألغام المضادة للأفراد، وتخزينها، وإنتاجها، ونقلها.

وسنقوم في هذا العام، بالاشتراك مع أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى، بتقديم مشروع قرار بدعوة كل الدول إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتركز فقرات المنطوق في مشروع القرار على التوقيع على الاتفاقية وتنفيذها. ونأمل أن يجتذب مشروع القرار تأييدا على أوسع نطاق ممكن من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، وهو الآن جزء من جدول أعمال هذا المؤتمر.

إن جهود المجتمع الدولي لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية ماضية منذ سنوات طويلة. واستغرقت ترجمة هذا الالتزام الطويل الأمد إلى معاهدة قابلة للتنفيذ أجيالا، ولكن المهمة أنجزت أخيرا في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام، عندما بدأ نفاذ الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية. وتمثل معاهدة الأسلحة الكيميائية، بوضعها قاعدة متفقا عليها دوليا بشأن الأسلحة الكيميائية وإعطاء المجتمع الدولي وسيلة لإنفاذها، خطوة كبيرة في المسعى الجماعي لإزالة أسلحة الدمار الشامل. ونحن نحث جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، أن توقع على الاتفاقية وأن تعجل في عملية المصادقة عليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وعملية وضع نظام تحقق لاتفاقية حظر استحداث الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وإنتاجها وتخزينها وتدمير تلك الأسلحة تسير ببطء ولكن في الاتجاه الصحيح. وقد أصبح العمل في الفريق المخصص أكثر شمولاً وتركيزاً بتوحيد الأساس للمفاوضات. وإذا أمضينا ١١ أسبوعاً من التفاوض في الفريق المخصص في العام القادم بطريقة كفوءة، ينبغي أن يكون بوسعنا تقديم اقتراح لبروتوكول تحقق في نهاية عام ١٩٩٨. ونحن نقر بأن التحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية أكثر صعوبة من التحقق من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، نظراً لطبيعة الأسلحة البيولوجية في حد ذاتها. إلا أننا نعتقد أنه يمكن وضع تدابير معقولة لتأمين الامتثال ومنع عدم الامتثال للاتفاقية إذا توفر حسن النية والنهج العملي الضروريان لدى جميع الأطراف.

إن جدول أعمالنا الخاص بالأمن أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. ويتوقف الأمن في المستقبل على مزيج من المبادرات والتدابير الإقليمية والعالمية، ويتحمل مؤتمر نزع السلاح المسؤولية الأساسية عن الجزء العالمي من هذه المعادلة. ونحن جميعاً مهتمون بأن نرى هذا المحفل يعمل كأداة فعالة في ميدان نزع السلاح العالمي. إلا أن عام ١٩٩٧ لم يكن من بين أعوام مؤتمر نزع السلاح المثمرة. وهناك بالتأكيد، عدد من الأسباب السياسية لهذا المأزق. وفي نفس الوقت،

التكاليف، تخضع للمراقبة والتفتيش المستقلين، وفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية المقبولة دولياً.

لقد كان توقيع واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي معلماً في سجل نزع السلاح العالمي. فالأول مرة لدينا الآن معاهدة تحظر جميع أنواع تفجيرات التجارب النووية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تيسر التوسع في تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها. إلا أن إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية ليس نهاية المطاف. فالانتشار النووي سيظل موضوعاً هاماً على جدول أعمال نزع السلاح العالمي المتعدد الأطراف.

وينبغي أن تكون المفاوضات حول اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة البند التالي ذا الأولوية على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فبعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستكون المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية متمشية مع المبادئ والأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥. ومن شأن اتفاق على وقف الإنتاج أن يكون وسيلة هامة لتخفيض المواد الانشطارية المتاحة. وينبغي أن نعمل لتحقيق مزيد من الانفتاح بالنسبة لمخزونات المواد الانشطارية لدى الدول النووية. وكخطوة أولى، يمكن للدول النووية أن تقدم معلومات مفصلة، على أساس طوعي، عن مخزوناتها من البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإثراء. والخطوة الثانية يمكن أن تكون وجود تدابير تعاونية لتوضيح وتأكيد هذه الاعلانات. وكخطوة ثالثة، يمكن للدول النووية أن تسمح بإجراء عمليات تفتيش على مخزوناتها بهدف التأكد من أن المخزونات في المستودعات لا يمكن إخراجها إلا لأغراض غير صنع الأسلحة. وكخطوة رابعة، يمكن إجراء تخفيضات صافية، يتفق عليها وتخضع للرصد، من هذه المخزونات. إضافة إلى ذلك، ينبغي وضع معايير متسقة وصارمة للمحاسبة والأمن فيما يتصل بالمواد الانشطارية. وقد قدمت الترويج برنامجاً على هذا النسق في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر

أو القضاء عليها لم تعد حكرا على القوى العسكرية العظمى كما كان الحال في الماضي.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه لقرار الأمين العام بأن ينشيء، في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة، إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسليح يرأسها وكيل للأمين العام. وهذا القرار، من وجهة نظرنا، له ما يبرره تماما في ضوء المهام الجديدة التي يتعين على الأمم المتحدة أن تعالجها في مجال نزع السلاح.

ولئن كان هناك ما يدعو إلى الاغتياب بالتقدم التي أشرت إليه توا، فعلى أن نعترف، مع ذلك، بأن أماننا الكثير مما يجب القيام به من أجل إرساء أمن جماعي أعظم. وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي أن يلاحظ أن المجتمع الدولي يهتم اهتماما متزايدا بالخطر الذي تشكله الألغام الأرضية.

ووفقا لوثائق الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية، فإن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والمنتشرة في أكثر من ٧٠ بلدا، تقتل أو تبتر أوصال ما يقرب من ٢٦ ٠٠٠ شخص سنويا، و ٥٠٠ شخص كل أسبوع، وشخصا كل ٢٠ دقيقة. ويقدر أن ٣٠ مليونا من الألغام الأرضية مدفونة تحت تراب أفريقيا، أي ٢٧ في المائة من الـ ١١٠ ملايين لغم، المزروعة في مختلف أنحاء العالم.

إن وجود الأجهزة المتفجرة يجعل العودة إلى الحياة الطبيعية ضربا من المستحيل، حتى بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع، ويبطئ معدل الانتعاش الاقتصادي في المناطق الموبوءة. وقد قال زعيم سياسي من بلد غربي مؤخرا، وعن حق، إن انتشار الألغام في مختلف أنحاء العالم يمثل حربا لا نهاية لها. وترحب كوت ديفوار بالاتفاقية الدولية التي اعتمدت في أوغندا، في أيلول/سبتمبر الماضي، بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام.

وبينما نتوجه بالشكر إلى القائمين على هذا المشروع النبيل، يسر وفد بلدي أن يعلن أنه سينضم إلى البلدان التي تنوي التوقيع على هذه الاتفاقية في

نشعر بقوة أن هناك حاجة أساسية لإصلاح مؤتمر نزع السلاح كمؤسسة. وأهم شيء أنه لم يعد بالإمكان تبرير استبعاد بلدان من عضويته. فقد يكون لهذا أثر ضار على أهمية مؤتمر نزع السلاح وموثوقيته، وربما على بقاءه في نهاية المطاف.

السيد نادراي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، أود باسم وفد كوت ديفوار، أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، وإلى سلفكم، السيد الكساندر سيشو، الممثل الدائم لبيلاروس.

منذ انتهاء الحرب الباردة حدثت تغيرات إيجابية في العلاقات الدولية. ومما لا شك فيه أن أهمها كان التقدم في ميدان نزع السلاح. فقد شهدنا، في جملة أمور، تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، وتوقيع اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وقد أنشئت هيئات لضمان تنفيذ الأحكام الرئيسية للصكوك الدولية على نحو أفضل. وفي هذا السياق، يسر وفدي أن العمل قد بدأ في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تتخذ من لاهاي مقرا لها، وفي الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تتخذ من فيينا مقرا لها.

فضلا عن ذلك، فإن توالي إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال معاهدة تلاتيلولكو؛ وفي جنوب المحيط الهادئ من خلال معاهدة راروتونغا؛ وفي أفريقيا من خلال معاهدة بليندابا - هي إشارات مشجعة على أننا نسير باتجاه نزع السلاح النووي الشامل من العالم، وهو ما نتوق إليه جميعا.

ومن دواعي الاطمئنان ملاحظة أن الأمم المتحدة كانت في قلب كل هذه التطورات. فقد أصبحت التعددية بشكل متزايد هي النمط السائد في ميدان نزع السلاح، والاتفاقات المتعلقة بخفض الأسلحة

في جميع جوانبه، استنادا إلى الجوانب المحددة في هذا التقرير.

وفي نفس السياق، يود وفد بلدي أن يكرر النداء الذي وجهه أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة، بأن تقوم الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتنظيم مؤتمر إقليمي، لينظر في مسألة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وذلك وفقا للقرار ٤٥/٥١ لام.

ومن المعترف به الآن أن أفضل طريقة لضمان السلم لا تزال هي منع نشوب المنازعات باتباع سياسة أمنية دولية منسقة، ويعتزم بلدي أن يكون أكثر انخراطا في هذا النهج، وهذا ما دعا رئيس دولة كوت ديفوار، الرئيس هنري كونان بيرييه، إلى أن يعلن مؤخرا أن القوات المسلحة في كوت ديفوار يمكن من الآن فصاعدا أن تشارك في عمليات حفظ السلام، وذلك، ضمن جملة أمور، في إطار قوة التدخل الأفريقية التي اتضح الآن أنه لا يمكن إنكار مدى الحاجة إليها.

وغرب أفريقيا، بفضل الخبرة التي اكتسبتها في تسوية الصراع في ليبيريا يمكنها بسهولة، في رأي وفد بلادي، أن تشكل قوة سلام دون إقليمية تجمع بين عناصر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعناصر اتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في المسائل الدفاعية، الذي يضم كوت ديفوار والسنغال وبوركينا فاسو وبنن والنيجر ومالي وموريتانيا وتوغو. وهذه القوة دون الإقليمية للسلام يمكن تنظيمها في وحدات تكتيكية أو لوجستية سابقة التشكيل، وتكون في حالة تأهب تشغيلي في أقاليمها، وقادرة على العمل بعد وقت قصير من إخطارها بناء على طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة.

إن انتهاء المجابهة الأيديولوجية بين الكتلتين، إلى جانب التقدم المحرز في مختلف المبادرات في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح، أثارا أملا مشروعا في

أوتواوا، في كانون الأول/ديسمبر. ويأمل بلدي في أن تتمكن الدول التي لم تعتمد حتى الآن قرار أوصلو، من القيام بذلك في القريب العاجل.

وما من شك في أن منح جائزة نوبل للسلام هذا العام للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية سيسهم في زيادة وعي المجتمع الدولي بالحاجة إلى القضاء نهائيا على الحظر الناجم عن هذا النوع من السلاح.

وتشهد أفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بصفة خاصة، ظاهرة من انعدام الأمن تتسم بانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة التي تشجع، في المراكز الحضرية والمناطق الريفية على السواء، أعمال القرصنة الواسعة النطاق، وتشكيل الجماعات المسلحة، واتجاهها أخذ ينتشر بين السكان المهددين في أمنهم نحو الدفاع عن النفس.

وهذه الظاهرة تهدد الديمقراطية البازغة في المنطقة دون الإقليمية، كما تشكل مصدرا لعدم الاستقرار في مناطق مختلفة أخرى من العالم.

ومن دواعي ارتياحنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي بدأ ينشغل بهذا الوبال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الذي تطور في الآونة الأخيرة بين الأمم المتحدة وجمهورية مالي، وكذلك مع دول أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بما فيها بلدي، بغية تحديد أبعاد ظاهرة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وكيفية إنقاذها.

كما يثني وفد بلدي على فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، على التقرير الممتاز (A/52/298)، الذي أعده، والذي قدمه لنا الأمين العام.

إن كوت ديفوار، بوصفها أحد مقدمي القرار ٧٠/٥٠ بآء، الذي طلب إلى الأمين العام إعداد هذا التقرير، تعتمد وتؤيد التوصيات الواردة في التقرير، وبالذات في الفقرة ٨٠ كاف التي يقترح فيها فريق الخبراء الحكوميين أن تنظر الجمعية العامة في إمكانية عقد مؤتمر دولي عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة

إننا نؤيد نهج إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي مستفيدين من المنجزات التي تحققت في إنشاء المناطق القائمة.

وفي منطقتنا، دخلت معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، معاهدة بانكوك، حيز النفاذ. وهذه خطوة هامة. ونحن نعرب عن أملنا في أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية قريبا بالمعاهدة وتوقع على بروتوكولها حتى تدعم سلطة المعاهدة، فتسهم بالتالي في تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

ونحن نرحب بالتقدم الذي تحقق، ونعترف في نفس الوقت بأن هناك الكثير الذي يتطلب القيام به. إن انتهاء الحرب الباردة أوضح، حتى أكثر من ذي قبل، أن الاحتفاظ بترسانات للأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل ليس له ما يبرره، ناهيك عن الاحتفاظ بها بهذا المدى الواسع التي هي عليه الآن. بل لقد أبرز الحاجة الماسة إلى القضاء التام على تلك الأنماط من الأسلحة المروعة كما أبرز إمكانية تحقيق ذلك أيضا. ونحن نعتقد أننا يجب أن نتجاوز جميعا مفهوم الردع القائم على التفوق النووي، الذي أصبح غير ذي صلة بعالم اليوم.

إن موقف فييت نام الثابت هو الوقوف بحزم إلى جانب القضاء الكامل على الأسلحة النووية وبأسرع وقت ممكن. ولذلك، سنواصل تأييد كل الجهود المؤدية إلى نزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحلى بالإرادة والعزم السياسيين، وبخاصة لتنفيذ الالتزام القانوني الذي تعهدت به بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل نزع السلاح النووي. وفي هذا الشأن، نؤيد تأييدا تاما الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

ولما كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، فينبغي الإبقاء على وقف جميع التجارب؛ ولا بد من الاتفاق على تدابير أخرى

إعادة توجيه الموارد التي كانت تكرر من قبل للأغراض العسكرية، نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة.

ولكن رؤية المسألة من هذه الزاوية، للأسف، لم تحظ حتى الآن بقبول عالمي. ومع ذلك، يحدو كوت ديفوار الأمل في أن يتحرك العالم في هذا الاتجاه إن عاجلا أو آجلا. ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تسهم كثيرا في هذا التقدم.

السيد فام توانغ فينه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم ولسائر أعضاء المكتب عن أحر تهاني وفد فييت نام. ونحن واثقون من أن هذه اللجنة، تحت قيادتكم القديرة ستضطلع بفعالية بعبء العمل الثقيل الموكل إليها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي معكم في الوصول بأعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

إن انتهاء الحرب الباردة، مع تلاشي خطر اندلاع محرقة نووية جديدة، فتح فرصا جديدة للتعاون، بما في ذلك التعاون في مجال نزع السلاح. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في هذا الميدان، ولا سيما اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي أعقبه، في هذا العام، بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل؛ وكذلك مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها، والذي اعتمد بتوافق الآراء قرارات هامة بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح" وبشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة".

كما يبرز ضمن التقدم المحرز، ظهور وتوطيد مناطق خالية من الأسلحة النووية، كتلك التي أنشأتها معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبليندوبا وبانكوك. ونتشاطر الاعتقاد بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، يسهم إيجابيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تحتاج جهود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى دعم من المجتمع الدولي ولا سيما من الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لذلك، ندعو إلى بذل جهود أكبر لتمكين المؤتمر والمفاوضات ذات الصلة من التحرك قدما.

وتشترك فييت نام في القلق البالغ بشأن آثار الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. وباعتبارنا من ضحايا الألغام الأرضية، فنحن ندرك خطورة المشاكل المتصلة بها ونتفهم تفهما عميقا حجم المأساة فيما يتعلق بالخسائر الإنسانية والمادية على حد سواء. لذلك، نحن نؤيد تأييدا تاما الحظر التام للاستخدام غير التمييزي للألغام الأرضية كما نؤيد الوقف الاختياري لتصديرها. ونعتبر أن إزالة الألغام والمساعدة في إزالة الألغام والمساعدة الإنسانية مسائل بالغة الأهمية، وندعو إلى بذل جهد أكبر في هذا الشأن.

وعند تناول مسألة الألغام الأرضية، ينبغي أن نعترف في الوقت نفسه بأن المسألة المركزية هي الطابع غير التمييزي لاستخدامها. أما فيما يتعلق بالاستخدام الدفاعي لهذه الأجهزة لغرض وحيد هو حماية السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، فنحن نوافق على الآراء التي أعرب عنها في الإعلان الوزاري لحركة عدم الانحياز الصادر يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الذي أبرز أن أية مفاوضات أو اتفاقات بهذا الشأن ينبغي أن تراعى فيها الشواغل الأمنية المشروعة للدول، وأيضا حقوقها المشروعة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال مسألة الأمن الدولي ونزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، على قمة جدول أعمال المجتمع الدولي وجدول أعمال الأمم المتحدة. ولن يشعر العالم بالأمن إلا إذا حل سلام دائم، وبني ذلك السلام على أساس عادل، وكفل الأمن لجميع الدول، وبخاصة الدول الصغيرة وغير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا يستدعي أيضا تخليص عالمنا من جميع الأسلحة النووية بشكل عاجل.

وفي ضوء الظروف الجديدة التي يمر بها الوضع العالمي، يؤيد وفد بلدي عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر، حتى تكمل المنجزات التاريخية المسجلة في

واتخاذها لجعل الحظر المفروض على التجارب النووية شاملا فعلا.

في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، وذلك للمرة الأولى، وبدأت عملية استعراض تعزيز المعاهدة. وفي هذا السياق، نحث على بذل جهود بناءة أكبر في اجتماعات اللجنة التحضيرية المقبلة لضمان نجاح المؤتمر، وأيضا - وهذا أكثر أهمية - للوفاء بجميع الالتزامات التي تعهد بها بمقتضى المعاهدة، وأيضا الالتزامات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء ووضعت في وثائق مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. ويجب أن يرتبط بهذه العملية الالتزام بنزع السلاح النووي.

لقد شاركت فييت نام بلدانا أخرى في طرح الاقتراح الذي تقدمت به ٢٨ دولة بشأن برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية. كما أننا نحدد تأييدنا لإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف في السعي المشترك من أجل تحقيق الأمن الدولي ونزع السلاح. وينبغي أن يتعزز دورها على أساس ولاياتها وأولوياتها المتفق عليها.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، يؤيد وفد بلدي جهود الأمين العام، وسندلي بملاحظاتنا وإسهاماتنا في عملية المشاورات الجارية في الجلسات العامة، بما في ذلك ملاحظاتنا المتعلقة بنزع السلاح، ووفد بلدي يشارك الأمين العام الاعتقاد بأن المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لا يزال يقوم بعمله كأداة مفيدة لتهيئة مناخ من التعاون ونزع السلاح في المنطقة. ولذلك نشني على جهود مدير المركز.

إن استمرار الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح يثير القلق، كما أنه يهدد بالانقراض من دور المؤتمر بوصفه الآلية التفاوضية الوحيدة

بذلك الاحترام الكامل للاتفاقات والمعاهدات في هذا المجال، وبالتالي يضمن نجاحها. ولا نزال نعتقد أن النهج الثنائية والمتعددة الأطراف ينبغي أن تكمل بعضها بعضا وأن تتكامل حتى تتوفر لها الفعالية؛ ذلك لأننا نشترك في المسؤوليات كما نشترك في الأخطار.

لقد أصبح نزع السلاح العام الكامل مطلباً عالمياً الآن. وينبغي النظر إليه بمعناه الأصلي، وهو أنه ليس هناك بديل ولن يوجد بديل لتحقيق نزع السلاح النووي الحقيقي؛ فهو وحده القادر على تخليص البشرية من خطر لا يمكن التنبؤ به وضمان الأمن للجميع وتكريس الطاقة النووية لخدمة التنمية الاجتماعية بقصر استخدامها على الأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، ودون انتقاص للخطوات التي اتخذت بالفعل أو التي يجري اتخاذها، نرى أنه ينبغي بذل جهود إضافية لتعزيز ظهور نهج جديد عن طريق اعتماد تدابير ذات مغزى لنزع السلاح النووي، الذي لا نزاع في أنه يحتل الأولوية القصوى في طريق تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل الذي وضعه المجتمع الدولي هدفاً له في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي هذا الإطار فإن اقتراح مجموعة الـ ٢١ بإنشاء لجنة خاصة لإعداد جدول زمني للتخفيض المرحلي للأسلحة النووية، يستحق نظرة جديّة، وربما أكثر تصميمًا تضمن في نهاية المطاف نتائج ناجحة للمفاوضات الخاصة بالقضاء على الأسلحة النووية. وبعد أن وقعت أكثر من ١٤٠ بلداً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يعد هناك ما يمنعنا من التفاوض معاً داخل مؤتمر نزع السلاح حول وضع جدول زمني وإن يكن مؤقتاً لعملية مرحلية، وكاملة في نهاية المطاف، لنزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يرتبط بتدابير أخرى تعطي عملية نزع السلاح مضموناً حقيقياً، وتتقدم بفعالية صوب القضاء على الأسلحة النووية. ومن هذه التدابير حظر استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها في جميع الأحوال ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك فإن هذه الضمانات لن تكون فعالة بالكامل

الدورة الاستثنائية الأولى، وأيضاً سائر المنجزات الهامة المسجلة بعد ذلك.

السيد عبادي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
بسرور بالغ وشعور بالفخر العظيم أراكم، سيدي الرئيس، تتراأسون هذه اللجنة الهامة، التي أثق في أنكم ستمارسون عملها بما يرضي الجميع. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم ولسائر أعضاء مكتب اللجنة عن أحر تهاني وفد الجزائر، الذي يؤكد لكم تعاونه الكامل لنجاح عملكم.

أود أيضاً أن أشيد بزميلنا السفير سيشو ممثل بيلاروس، للأسلوب الممتاز الذي أدار به عمل اللجنة في الدورة الماضية.

لو كان هناك على الإطلاق مجال من مجالات العلاقات الدولية أحرزت فيه تطورات تاريخية تقدماً جديراً بالملاحظة وفتحت الباب لمبادرات هامة، فإنه مجال نزع السلاح. في كل يوم تصاغ مقترحات جديدة لخفض الإمكانية القائمة للدمار، وبالتالي لمحاولة إزالة شبح محرقة كان يمكن للبشرية كلها أن تدفع ثمنها باهظاً لها.

وبالإضافة إلى التدابير الثنائية المتخذة في ذلك الإطار، وبصفة خاصة في هذا العام، مع الافتتاح المرتقب لمفاوضات "ستارت الثالثة" بعد التصديق على "ستارت الثانية"، فإنني ألاحظ مع الارتياح دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وإنشاء منظمته، وكذلك منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب أيضاً بالنتائج التي تحققت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أنها لم تصل إلى مستوى توقعاتنا، ونشيد أيضاً بعقد المؤتمر الدبلوماسي في أوصلو بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي ضم أكثر من مائة بلد، من بينها بلدي.

ومما يبعث على الرضا أن نلاحظ أنه على الرغم من التقدم الطفيف الذي أحرز هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، فإن العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح يكمل الجهود الثنائية، كما أنه أصبح أمراً ضرورياً يضيف الطابع العالمي على كل مبادرة، ويضمن

للطاقة الذرية، سواء في إخضاع مفاعليها النوويين التجريبيين لإنتاج النظائر المشعة لنظام الضمانات أو في مجال المساعدة والتعاون التقني، يؤكدان بوضوح التزام بلدي الشديد بأهداف الوكالة وبلاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح فإن الجزائر التي تركز في موقعها الجغرافي أقل نسبة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض الدفاع الوطني، تؤيد تأييدا كاملا الحق الأساسي في الأمن لجميع الدول، ويتضمن تعزيز هذا الحق بالضرورة نزع السلاح النووي أولا، ثم القضاء على الأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل، انتهاء بالتخفيض المرحلي المتوازن في الأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي هذا الصدد نعتقد أنه ينبغي أن يتناول المجتمع الدولي موضوع الأسلحة التقليدية بنفس الاهتمام الذي يتناول به الأنواع الأخرى من الأسلحة، خاصة عندما نجد أن الشبكات الإرهابية التي تستهدف زعزعة استقرار الدول وتقويض القيم الديمقراطية وإرهاب السكان المدنيين، تحصل على هذه الأسلحة عن طريق الاتجار غير المشروع بها.

وإزاء التهديد الخطير الذي يفرضه الإرهاب الدولي على أمن واستقرار الكثير من البلدان، وبسبب تشعباته الدولية وما يلقاه من تغاض وهو يشن حملات الموت والدمار، فإن الرد الفعال الوحيد على هذا الخطر هو التعاون الجدي الفعال من جانب المجتمع الدولي كله في تفكيك وإبطال شبكات الدعم السوقي التي تدعم الجماعات الإرهابية في عملها المهلك، وخاصة في مجال إمدادها بالأسلحة.

لقد أصبح واضحا قصور مفهوم الأمن الدولي الذي يسود الآن، والذي ينظر إليه كجزيرة من الرخاء الاقتصادي في بحر من عدم اليقين وعدم الاستقرار وانعدام الأمن الاقتصادي. فهو يثير الكثير من البلبلة وينطوي قبل كل شيء على خطر كبير. وفي ظل عدم توافر السلم والأمن الدائمين لصالح الجميع، ألا يمكن لهذه الاختلالات فيما بين البلدان التي تعيش على كوكب واحد أن تعرض كل مناطق العالم على نحو لا يمكن تجنبه، للمخاطر ولمستقبل تحيط به الشكوك؟

إلا إذا صيغت في صك قانوني ملزم لجميع الدول النووية.

والمعاهدات الأربع التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغ وبليندانا وبانكوك، تغطي اليوم أكثر من مائة بلد. وهذا يبين مدى التقدم المحرز في هذا الميدان. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بجهود أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وفي مفترق الطرق في أفريقيا والشرق الأوسط تلتزم الجزائر منذ زمن طويل بالعمل على جعل هذه المناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن أفريقيا نجحت في تحقيق هذا الهدف في نيسان/أبريل ١٩٩٦، فإن جميع الدلائل تشير إلى أنه على الرغم من الالتزام الصريح من جانب المجتمع الدولي بتحقيق هذا الهدف في منطقة الشرق الأوسط، فإن السبيل إليه لسوء الطالع لا يزال بعيدا، بسبب موقف إسرائيل وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي لا تزال تمتلك أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بدون الخضوع لأي رقابة دولية.

وفي عالم يسعى إلى تحقيق تغيرات نوعية في العلاقات الدولية، ويؤدي فيه التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تعزيز سيطرة الإنسان على الطبيعة، ينبغي أن يكون استخدام الذرة قاصرا على ما يؤدي إلى رفاه الإنسان. ولا ينبغي أن تقف أي عقبة في سبيل تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في مجال التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد فإن تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات، بالإضافة إلى أنه وسيلة لتوفير الثقة فيما بين الدول، يعطي زخما لنقل التكنولوجيا اللازمة للتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية.

إزاء هذه الخيارات الأساسية، رأت الجزائر أن تسير في طريق تعزيز البحث في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية. إن نوعية ومستوى العلاقات التي طورتها الجزائر في السنوات الأخيرة مع الوكالة الدولية

العامة المكرسة لنزع السلاح. وسيبقى ذلك الصك هاماً وصالحاً إلى أن تقرر الجمعية العامة غير ذلك.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أيضاً على ضرورة ألا يكون لنقل الأنشطة التي كان مركز نزع السلاح السابق يضطلع بها أي تأثير على أنشطة مؤتمر نزع السلاح الذي سيبقى في رأي الجزائر المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح.

والهيئة الأخرى التي سيواصل وفد بلدي تأييدها بقوة هي هيئة نزع السلاح، وهي هيئة تداولية للجمعية العامة أسندت إليها مهمة استعراض قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وينبغي أن تظل المحفل المعني بالمناقشة الديمقراطية وتبادل الآراء كما كانت دائماً، نظراً لأنها على وجه التحديد إحدى الهيئات المفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد أكدت النتائج المشجعة التي حققتها تلك الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٧، في جملة أمور، المساهمة الكبيرة التي تستطيع أن تقدمها للنهوض بقضية نزع السلاح. ومع ذلك، فإن وفد بلدي على استعداد لاستعراض ودراسة أي مقترح يرمي إلى تحسين أساليب عملها وإجراءاتها.

وما زلنا نعتقد أنه يتعين على اللجنة الأولى أن تركز اهتمامها على قضايا نزع السلاح والأمن الدولي المدرجة في جدول أعمالها. وبينما أحرز تقدم في ترشيد عمل اللجنة، فإننا سنظل نبذل المزيد من الجهود لتحسين تلك النتائج. ووفد بلدي مستعد للنظر في أي اقتراح يعرض لبلوغ تلك الغاية. وبينما يبدي وفدي استعداداً للنظر في مسألة إجراء مناقشات مواضيعية، وهي مسألة لم تتبين جدواها بعد في ضوء الدورات الأخيرة، فهو لا يزال يعتقد أنه سيكون من الصعب قبول الفكرة الخاصة بإضافة مسائل أخرى إلى جدول الأعمال ليس لها صلة على مادة المواضيع تناقش فعلاً.

وفيما يتعلق باختيار المواضيع بالنسبة للجان على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام A/51/950، فإننا نجد صعوبة في تنفيذ ذلك نظراً لأن الاختلافات في الرأي كبيرة جداً في مجال نزع السلاح

لقد أصبح من الأمور الحتمية اليوم أن نجري استعراضاً لقضية الأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد يُعالج فيه الجانب العسكري مع الأولويات الأخرى، خصوصاً أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن هذا النهج أن يضم في وقت واحد وبالتساوي جميع التحديات الجديدة والتهديدات عبر الوطنية التي تواجه المجتمع الدولي.

ومن الطبيعي أيضاً أن تلتبس الجزائر نهجاً عالمياً ومتكاملاً للأمن والتنمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، اقتناعاً منها بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي أمن حقيقي للجميع طالما ظلت الاختلالات الخطيرة التي لا تحتل بين الشاطئتين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

وتستهدف عملية برشلونة الأوروبية - المتوسطية، التي بدأت قبل عامين، على وجه التحديد، النهوض بنظام جديد في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكنه أن يوطد الاستقرار والرخاء، ويعزز العمليات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية التي تضطلع بها بلدان عديدة في المنطقة، ويحقق شراكة تقوم على توازن المصالح ومراعاة الاختلافات. وقد انبثق عن نفس الهدف الاجتماع الأخير لمحفل البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٧ في الجزائر العاصمة.

لقد أكد الأمين العام مرة أخرى، من خلال مقترحاته بشأن نزع السلاح التي قدمت إلى الدول الأعضاء، على الدور المركزي الذي سيتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في النهوض على نطاق عالمي بالسلم والأمن على أساس الاحترام الكامل لمقاصد الميثاق ومبادئه. لذلك نلاحظ باهتمام المبادرة التي اتخذها الأمين العام لإعادة تشكيل مركز نزع السلاح ليصبح إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح. إلا أن هذا القرار يحتاج إلى توضيح بالنسبة لمهام هذه الإدارة، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الأولويات. ونجد في هذا الصدد أن الوثيقة A/C.1/52/CRP.3 التي وزعت أمس لم تستجب مع الأسف إلا بشكل جزئي لهذه المسألة.

وبالنسبة لبلدي، ظل نزع السلاح النووي، وينبغي أن يظل من الأولويات المطلقة على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية

لقد أعطى الإبرام الناجح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي زخما جديدا للحملة المناهضة لانتشار الأسلحة النووية وذلك بإنهاء تفجيرات التجارب النووية فورا وإلى الأبد. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة التي اتخذت في أوائل هذا العام بإنشاء أمانة تقنية مؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتقدم المحرز حتى اليوم في اللجنة التحضيرية لتلك المنظمة.

كما يتجلى بوضوح من عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق بشأن جدول أعماله.

السيد باريك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي بادئ ذي بدء أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تهانيه بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة تامة بأن هذه اللجنة ستتمكن تحت قيادتكم القديرة من إحراز تقدم كبير بشأن القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالها. ومن الناحية الشخصية، يسعدني جدا أن أراكم تتبأون مقعد الرئاسة نظرا لأن جمهورية كوريا وبوتسوانا قد تعاونت عن كثب في مجلس الأمن خلال فترة عضويتكم.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير سيشو، ممثل جمهورية بيلاروس والرئيس السابق للجنة الأولى، لأدائه الممتاز خلال الدورة السابقة.

منذ زوال الحرب الباردة ونحن نشهد سلسلة من الإنجازات الهائلة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإبرام الناجح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جهات شتى من العالم وتوطيد القوائم منها. ومما يشجع أيضا ذلك التقدم المحرز صوب القضاء على فئات كاملة من أسلحة التدمير الشامل من خلال بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والجهود التي تبذل حاليا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويسرنا أن نلاحظ البداية الناجحة في أوائل هذا العام لعملية جديدة لإجراء استعراض لمعاهدة عدم الانتشار تجري بشكل مؤسسي. لقد وضعت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أساسا قويا لإحراز المزيد من التقدم خلال دورتها الثانية. ويأمل وفد بلدي في أن تتمكن اللجان التحضيرية المقبلة من مواصلة عملها الجاد بما يؤدي إلى مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٠٠. ونأمل بشكل خاص في أن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن نهج تدريجي واقعي لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

الشمالية لا يمكن حلها، في خاتمة المطاف، إلا عندما تمتثل كوريا الشمالية امتثالا كاملا لاتفاقها الخاص بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك للإعلان المشترك عن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وهو الإعلان الذي وافق الجانبان في كوريا على تنفيذه، عندما أدخله حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٢.

إن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هما من معالم الطريق ذات الأهمية القصوى في رحلة المجتمع الدولي نحو الإزالة التدريجية لفئة من أخطر فئات أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرحب بما قامت به المنظمة المذكورة من الشروع في أنشطة التحقق، وفقا لمقتضيات الاتفاقية.

إن حكومة جمهورية كوريا صدقت على الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ. وعلى هذا الأساس قمنا بالتنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب الاتفاقية، وسوف نستمر في أداء دورنا في سبيل الفعالية الشاملة للاتفاقية. غير أننا نشعر بقلق عميق من أن بعض الدول التي تعتبر حائزة لأسلحة كيميائية، بما فيها كوريا الشمالية، لا تزال ترفض الانضمام لنظام منع انتشار الأسلحة الكيميائية. ووفدي مقتنع بأن الانضمام العالمي أمر جوهري للتحقيق والتنفيذ الكاملين للاتفاقية، ونهيب بقوة بالبلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تنضم إليها بلا مزيد من التأخير. ونناشد كذلك جميع الدول الأطراف أن تفي وفاء أمينا بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية، وأن تساند أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهناك حاجة ملحة أخرى هي الحاجة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية (التكسينية) المقصود منها حظر جميع هذه الفئة الرهيبة من الأسلحة البيولوجية. وكانت حكومتني، من جانبيها، مؤيدا قويا لجهود المجتمع الدولي للأخذ بتدابير تحقق لتعزيز الاتفاقية. ويطيب لنا أن نلاحظ أن اجتماع الفريق المخصص المكون من الدول الأطراف في الاتفاقية الآنفة الذكر قد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد. ونأمل أن يستطيع العمل الدؤوب الذي يؤديه الفريق المخصص أن يتمخض عن وضع صك ملزم قانونا لتعزيز الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، فإن أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن تحقيقها بالكامل بدون المشاركة الواسعة لجميع الدول في هذه المعاهدة. وبما أننا من الموقعين الأصليين على هذه المعاهدة، فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، خصوصا الدول التي يتعين الحصول على تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، على الانضمام بأسرع ما يمكن إلى المعاهدة.

وفيما يتصل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نرحب باعتماد البروتوكول النموذجي لتدابير الجزء الثاني من برنامج ٢+٩٣ هذا العام. ومن المؤكد أن هذا البروتوكول الجديد يعزز نظام عدم الانتشار بتحسينه قدرة الوكالة على التحقق من امتثال الدول الأطراف في المعاهدة ومن التزاماتها بعدم الانتشار. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم كوريا القوي للبرنامج ٢+٩٣. ونحن نعمل بنشاط صوب تنفيذ هذا البرنامج ونحث جميع الدول الأخرى على أن تفعل نفس الشيء.

ويرى وفدي أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تكون أداة فعالة لإشاعة عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح، وبناء الثقة، مما يساعد على تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذا نرحب بما جرى حديثا من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم مختلفة وتعزيز القوائم منها. ونأمل كذلك أن تؤدي الجهود الجارية لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم أخرى، بما فيها آسيا الوسطى، إلى نتائج مرضية للأطراف المعنية.

وقد أحرز تقدم في شبه الجزيرة الكورية نحو حل القضية النووية لكوريا الشمالية في سياق الإطار المتفق عليه في عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان الاحتفال الذي جرى في آب/أغسطس الماضي بوضع حجر الأساس في مشروع مفاعل الماء الخفيف في كوريا الشمالية تحت رعاية منظمة إنماء الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، إيذانا بأن الإطار المتفق عليه دخل الآن مرحلة التنفيذ.

وعلى الرغم من ذلك التطور الإيجابي يود وفدي أن يؤكد هنا، مرة أخرى، أن القضية النووية لكوريا

وتشاطر حكومتي الرأي القائل بأن انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستعمالها بلا تمييز وبطريقة غير مسؤولة قد ألحقا مقدارا هائلا من الأذى والآلام التي لا داعي لها، خصوصا بالمدنيين. ولذا كانت كوريا مشاركا نشطا في جهود المجتمع الدولي في سبيل الإقلال من الآثار المأسوية لتلك الأسلحة واحتوائها. وفي هذا السياق قررت حكومتي أن تمتد إلى أجل غير مسمى الوقف المؤقت لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقدمت إسهاما ماليا لصندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة في إزالة الألغام، التابع للأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعا، كان هناك، في الأشهر الأخيرة، جهد يتسم بالتصميم لفرض حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. بيد أن كل جهد للحد من نشر الألغام الأرضية ينبغي أن يأخذ في الحسبان الاهتمامات المشروعة للأمن الوطني. وبالنسبة لبلدي، بصفة خاصة، حيث يعيش معظم سكاننا على مرمى حجر من الحدود التي جعلت أشد الحدود اتساما بالطابع العسكري في العالم، فإن فرض حظر كامل على الألغام المضادة للأفراد من شأنه أن يزيد، بدلا من أن ينقص، احتمال حدوث وفيات وإصابات بين المدنيين بسبب إنقاص فعالية الردع العسكري الرامي إلى منع نشوب الحرب من جديد.

وفي هذا الصدد، فبينما نساند روح الاتفاقية الدولية بشأن فرض الحظر الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي اعتمدت في الآونة الأخيرة في أوسلو، يؤسفنا أنها لا تأخذ في الحسبان، كما ينبغي، الاهتمامات الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في نزع السلاح، قد قام بالشيء الكثير لدفع عجلة التقدم في مجال نزع السلاح، عن طريق دعمه للاتفاق على معاهدات رئيسية عديدة لنزع السلاح. ومما يؤسف له أن تنافر الآراء، هذا العام، بين الدول الأعضاء حول الأولوية التي ينبغي إعطاؤها للقضايا المطلوب التداول فيها، قد منع مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم ملموس في القضايا الرئيسية.

لقد رحبت حكومتي بفرصة المشاركة في تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي الثالث، وزودت الأمين العام بكل البيانات والمعلومات المتصلة بهذا الموضوع. ونحن نعتقد أن تبادل البيانات، وفقا لإجراءات موحدة، هو إجراء نغيس لبناء الثقة، ولهذا نهيب بجميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تشارك في هذه الممارسة الهامة.

وثمة تهديد آخر للسلم والأمن الدوليين، يزعزع استقرارهما، هو التكديس المفرط للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بمقادير تتجاوز المستوى الذي يعتبر مشروعا لأغراض الدفاع عن النفس. ويشاطر وفدي، في هذا الصدد، الرأي القائل بأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يركز اهتمامه كذلك على نزع الأسلحة التقليدية وعلى إيجاد الشفافية في التسليح.

ونحن نعتبر أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو وسيلة فعالة لتخفيف ما قد يوجد من الافتقار إلى الثقة والخطأ في حساب الأمور، والتوتر العسكري، ولتعزيز بناء الثقة بين الدول. بيد أن المشاركة العالمية أمر ذو أهمية حرجية كي يكون السجل فعالا حقا. وفي هذا الإطار يحث وفدي البلدان التي لم تشارك بعد في السجل على الانضمام إليه في أقرب وقت ممكن. ونشجع كذلك على الشروع في مناقشات إقليمية حول تشغيل وتطوير السجل، كوسيلة للشروع في عملية بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

وفيما يتعلق بكبح الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية - وهو من المشكلات الأشد إلحاحا التي يجب علينا معالجتها فورا - يسر وفدي أن المبادئ الإرشادية الخاصة بنقل الأسلحة دوليا، التي تم وضعها في هيئة نزع السلاح في العام الماضي، سوف تتخذ بمثابة مدونة للسلوك لتعزيز الشفافية في نقل الأسلحة دوليا ولاستئصال النقل غير المشروع للأسلحة.

بيد أنه، كي تكون المبادئ الإرشادية ناجحة، يقتضي الأمر أن يقوم كل بلد بتطبيق تشريع أو لائحة وطنية مناسبة، وأن يأخذ بما يلزم من الإجراءات الإدارية بحيث تكون ثمة مساءلة ورقابة حاسمتان للأسلحة ولتصدير الأسلحة واستيرادها.

في مجال نزع السلاح جيدة التوقيت وملائمة، ويدعم اقتراح الأمين العام بإنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم التسليح. ومع ذلك فإننا نعتقد أنه ينبغي تحديد ولاية هذه الإدارة الجديدة بطريقة تمنع أية ازدواجية في العمل مع الآليات الأخرى لنزع السلاح. وعلى الدول الأعضاء أيضا أن تتحمل مسؤولية أكبر من أجل بناء عالم خالٍ من الأسلحة حتى يمكن للأجيال المقبلة أن تعيش حياتها بمنأى عن ويلات الحرب.

وختاما أود أنؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن بوسعكم الاعتماد على دعم وفدي الكامل في إدارتكم لنظر اللجنة في القضايا الهامة الماثلة أمامنا.

السيد ساليبا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع لرئاسة هذه اللجنة الهامة. كما أن خبرتكم ومهارتكم تبشران بنجاح أعمال هذه اللجنة. وأيضا نشكر سلفكم الذي اضطلع بأعمال هذه اللجنة بنشاط وتصميم للوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

إن نزع السلاح والأمن الدولي هما من صميم أعمال هذه المنظمة. وما برحت الجهود الرامية إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل موضوع مناقشة طويلة ومفاوضات دقيقة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما في عدد من ميادين نزع السلاح. إذ شهدنا تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى ما لا نهاية، فضلا عن تعزيز عملية استعراضها. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار. وما فتئ التقدم نحو تحقيق عالمية المعاهدة مستمرا. وتحت مالطة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن وأن تبرم ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إضافة إلى ذلك، تزداد المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي تعزز الجهود الأوسع لعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي. وفي عام ١٩٩٦ وقّعت معاهدتان جديدتان لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ونحن نرحب بهاتين المعاهدتين ونؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونحن نأمل أن تستطيع الدول الأعضاء أن تظهر مزيدا من المرونة والرغبة في الأخذ بالحلول الوسط حتى يمكن في العام القادم أن تسفر مداولات المؤتمر حول القضايا المتعلقة عن تقدم ملموس. ونود، بصفة خاصة، أن ندعو إلى الشروع فورا في مفاوضات حول معاهدة الإنهاء، التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، على أن تبدأ تلك المفاوضات في الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح.

إن النهج الإقليمية والعالمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضا وينبغي بالتالي الاستمرار في اتباعها في توازن مع جهود تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الشأن، تؤيد حكومتي تعزيز تدابير بناء الثقة بوصفها وسيلة لتخفيف حدة التوترات وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي هذا السياق، اقترحت حكومتي في عام ١٩٩٤ إجراء حوار حول المسائل الأمنية في شمال شرقي آسيا بوصفه وسيلة لتخفيف التوتر وتحسين البيئة الأمنية في شمال شرقي آسيا عن طريق وضع تدابير لبناء الثقة بين الدول الست المعنية، وهي تحديدا الاتحاد الروسي والكوريتان والصين والولايات المتحدة واليابان. ويحدونا أمل صادق في أن تكون هناك استجابة مواتية من الدول المعنية.

وفيما يتعلق بالنهج الإقليمية لنزع السلاح، فإننا نقر بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ قد أسهم في تعزيز الجهود الإقليمية لنزع السلاح، ويحدونا الأمل في أن يستمر المركز في تعزيز الحوار الإقليمي حول القضايا الأمنية عن طريق أنشطته.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة اكتست مسائل نزع السلاح أهمية متعاظمة في الساحة الدولية. وهناك آمال عريضة معلقة على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بقضية عدم الانتشار ونزع السلاح، كما كان دأبها خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي بأن جهود الأمين العام من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة

للمواد النووية على قبول المبادئ التوجيهية للصادرات النووية، كما حددها تعميم الوكالة الدولية للطاقة الذرية INF/CIRC/254، وإكمال ذلك بإنشاء آليات وطنية فعالة لمراقبة الصادرات. وتمثل رقابة الصادرات، لا سيما الرقابة على المواد والمعدات التي يمكن أن تستخدم في أغراض مزدوجة، مسائل توليها حكومة مالطة أهمية متزايدة. وبدلاً من النظر لهذه الضوابط على أنها تشكل قيوداً على التجارة، ينبغي النظر إليها على أنها وسيلة لزيادة تعزيز تدابير الأمن المتعلقة بهذه المواد. ونرى أن تبادل المعلومات على نحو وافي أمر أساسي لأنها تعطي فكرة أوضح عما يدور في المجالات التي قد تكون مصدر قلق، وأن المشاورات المنتظمة سوف تساعد على تقييد الصادرات التي يمكن أن تسهم في اكتساب الأسلحة النووية من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب لحكومي المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن تقديرنا لمشاطرتهم مع المسؤولين في مالطة خبرات كل منهما في هذا الميدان. وعلى أية حال، فإن مكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالأسلحة ومنع الإرهاب النووي هما مجالان لا يمكن فيهما للبلدان أن تعمل منفردة.

وفي حين أن السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي يظل يمثل إحدى الأولويات العليا للمجتمع الدولي، فإن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي لا تقل عنه قدرة تدميرية، يظل بنداً في قمة جدول أعمالنا. وبالطريقة نفسها التي رحبنا بها بنظام الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لبروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونحث على بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويهتم وفدنا بنفس القدر بضرورة تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد اختتمت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إجتماعها الثالث مؤخراً. ومنذ أن بدأت اللجنة أعمالها في آذار/مارس من هذا العام، استهلّت أنشطة لوضع النظام العالمي للتحقق المتوخى في المعاهدة حتى يمكن تنفيذه في الوقت الذي تدخل فيه المعاهدة حيز النفاذ. وينبغي أن

إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وما تلا ذلك مؤخراً من دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يبين التزام المجتمع الدولي بكبح انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومالطة، بصفتها دولة عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجلس التنفيذي، ستواصل العمل الدؤوب مع الدول الأعضاء الأخرى بغية تعزيز تلك المنظمة والإسهام في التنفيذ التام للاتفاقية وتحقيق عالميتها.

وفي أيار/مايو من هذا العام تم التوصل إلى اتفاق بشأن بروتوكول نموذجي لتنفيذ تدابير برنامج ٢٠٩٣ للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيعزز قدرة الوكالة على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلن عنها. وترحب مالطة حقاً بالتدابير والقرارات التي اتخذتها الوكالة لتعزيز كفاءة نظام الضمانات وتحقيق فعاليتها من حيث التكلفة.

وتمثل جميع هذه الخطوات، سواء نظرنا إليها منفردة أو مجتمعة، معالم على الطريق الطويل نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية تعيش فيه الدول في وئام وفي سلم مستقر. وهو عالم

"لا يحتمل أن تنشب فيه الحروب ليس بسبب الخوف المتبادل وإنما بسبب الإرتياح المتبادل إزاء الحالة السائدة". (من مؤلف "السلام المستقر"، بقلم كينيث بولدينغ)

وفي الشهر الماضي، قبل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية طلب مالطة الانضمام إلى عضوية الوكالة. وما انضمام مالطة إلى الوكالة إلا دليل آخر على التزام حكومتي بالسياسات التي تعارض وتحظر إنتاج الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي رأينا أن الاشتراك في عضوية الوكالة سيعزز دور مالطة وإسهامها في الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي.

إن الضوابط على الصادرات النووية تشكل عنصراً هاماً في الجهود الرامية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نشجع جميع البلدان المصدرة

للاستقرار من قبيل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال. ونحن نؤيد التقرير الذي قدمه فريق الخبراء الحكومي والتوصيات الواردة فيه تأييدا تاما. وسنؤيد بذل أي جهد من أجل مواصلة السعي إلى تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة الهامة.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. إن لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، دورا مركزيا في دفع المناقشات بشأن جميع جوانب مسائل نزع السلاح نحو تحقيق اتفاقات ومعاهدات ملموسة بين الدول.

ولكن دورة المؤتمر لهذا العام كانت مخيبة للآمال لعدم إحراز تقدم أيّا كان. وتطلع مالطة إلى إحراز تقدم كبير خلال دورة العام المقبل بشأن مسائل من قبيل تحسين عمل مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته. ونتطلع أيضا إلى تحقيق اتفاق مبكر بشأن إقرار إجراء مفاوضات والبدء بها في إطار البنود التي حددتها اللجان المختصة فيما يتعلق بمختلف المسائل المتعلقة على جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله. ومن الضروري إذن أن نفتتح الفرصة خلال الفترة الواقعة بين الدورتين من أجل مواصلة المشاورات بغرض وضع وصياغة قرارات لعرضها واتخاذها في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨.

ونعتقد أن كفالة السلام عن طريق الجهود الإقليمية يمكن أن تسهم في تعزيز وتوطيد أهداف الأمن والاستقرار الدوليين على نطاق أوسع. وتنظر مالطة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال الالتزام ببناء الثقة في منطقتنا. وقد تم التسليم بالصلة بين الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا في سياق وثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ومنذ ذلك الحين، تحرص مالطة على زيادة تطوير هذا النهج الأقليمي للأمن والاستقرار في منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط.

وقد أدى الاجتماع الأخير الذي عقده وزراء الشؤون في منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط في مالطة في نيسان/أبريل الماضي إلى إحراز تقدم

يتضمن ذلك شبكة عالمية لمحطات الرصد ومركزا دوليا للبيانات وعمليات تفتيش في المواقع. ويسرنا ما تحقق من تقدم حتى الآن.

إن اتخاذ عدد قليل من الخطوات الصغيرة، يمكن أن يسفر في معظم الحالات عن نفس الفائدة التي تسفر عنها خطوة واحدة أكبر، بشرط أن تسير في الاتجاه نفسه. ويعتقد وفد بلدي أن ثمة عددا قليلا من الخطوات الصغيرة والهامة في نفس الوقت، اتخذت في اتجاه إحداث شفافية أكبر في الأسلحة عن طريق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ وتقديم التقارير عن النفقات العسكرية في صورة موحدة؛ وتوفير معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية. ونعتقد أن كل خطوة من هذه الخطوات ستعزز الاطمئنان والثقة بين الدول على نحو أكبر.

وثمة تدابير عملية أخرى لنزع السلاح، من قبيل التدابير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١، "تعزيز السلام باتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح"، ومشروع القرار الذي هو متابعة له هذا العام، ستساعد على تعزيز ثقافة السلام داخل الحدود الوطنية وخارجها على حد سواء. إن التزامنا بزيادة تكثيف الجهود المبذولة من أجل دعم هذه التدابير يدل على إيماننا بضرورة مواصلة التركيز على تعزيز الشفافية في الأسلحة. وهذه المسألة هي إحدى المسائل التي تعلق مالطة عليها اهتماما كبيرا.

إن الاهتمام الذي نوليّه، كدول، لمسألة نزع السلاح، ليس مصدره شواغلنا الكبيرة من ناحية الأمن القومي والإقليمي والدولي فحسب، وإنما ينبع أيضا من الرغبة في إنهاء المعاناة التي يتعرض لها المدنيون والأبرياء الذين يقعون ضحية لأدوات الحرب من قبيل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتظل مالطة ثابتة في تأييد المبادرات المتخذة صوب إزالة إنتاج وتخزين واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعملية أوتوا هي مبادرة جديرة بالثناء في هذا الاتجاه. وتتطلع مالطة إلى فتح باب التوقيع على تلك المعاهدة في نهاية هذا العام.

ولا يقل عن ذلك أهمية مسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، وصلتها بالقوى المزعزعة

إن الهدف النهائي لسياسة مالطة في البحر الأبيض المتوسط هو تحويل المنطقة إلى منطقة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا ومنزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية. ومن شأن إنشاء هذه المنطقة أن يوطد رغبة المجتمع الدولي في زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار. كما أن إقامة هذه المنطقة على أساس ترتيبات تتفق عليها جميع دول المنطقة بالإجماع من شأنه أن يسهم حتما في إحلال السلام والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. وقد أقر بهذه الحقيقة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ عندما شجع على إنشاء هذه المناطق.

وتود مالطة أن ترى الأمم المتحدة تقوم بتكريس المزيد من الوقت والاهتمام للحالة في البحر الأبيض المتوسط عن طريق إدارة الشؤون السياسية. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء النظر لإنشاء مكتب للبحر الأبيض المتوسط ضمن هذه الإدارة، وهو اقتراح تقدم به رئيس وزراء بلادي فعلا في خطابه أمام الجمعية العامة. ونعتقد أن إنشاء هذا المكتب من شأنه أن ييسر الاتصالات، ويمكنه أن يضطلع بدور مباشر أقوى في تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة بشأن توطيد الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن تنوع جدول أعمال هذه اللجنة يتطلب نهجا متوازنا وواقعيا وعمليا. وتظل بنود جدول أعمال الأسلحة النووية والتقليدية تحظى بأعلى أولوياتنا. وفي كل مجال من هذين المجالين، يسعى المجتمع الدولي إلى بناء توافق في الآراء وإلى إحراز تقدم في مبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل في كلا الحقلين، ليس من أجل التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة فحسب، بل أيضا لتحقيق عالمية الاتفاقات القائمة. وسيستطيع مجتمع الدول عن طريق عالمية هذه الاتفاقات وتنفيذها أن يبرهن، على نحو جماعي، على التزامه بنزع السلاح لصالح الاستقرار والأمن والسلام المستقر.

السيد ساغوير كابايرو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن وفد باراغواي، بوصفه منسقا لمجموعة ريو في العام الحالي، يشرفه أن يدلي بهذا البيان نيابة عن المجموعة.

في ميدان تدابير بناء الثقة والأمن. ولا بد من المتابعة الجادة والفعالة لنتائج الاجتماع لبنني عليها التطورات المقبلة في هذا الميدان، وهو ما نأمل كذلك في المسائل الأخرى التي تناولها المؤتمر. ولقد أشار رئيس وزراء بلادي في الجمعية العامة إلى أن المؤتمر كرر القول:

"بأن المشاكل الخطيرة والعميقة الجذور في منطقتنا لا بد من معالجتها عن طريق عملية للحوار والعمل المشترك، تستغرق فترة من الزمن وتغطي نطاقا كاملا من القضايا المترابطة. ومالطة مقتنعة بأن هذه العملية ولدت التزاما سياسيا سيسهم على نحو فعال في إزالة التصورات الخاطئة، وأوجه التحامل التي لا تزال قائمة في المنطقة". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٨٣، الصفحة ٨]

إن البحر الأبيض المتوسط ينبغي ألا ينظر إليه كخط فاصل بين الشمال والجنوب، بل كبحر يوفر رابطة وهدفا مشتركا. وهو بحر غني بتنوع الثقافات والديانات والحالات الاجتماعية - الاقتصادية التي تشكل دوله المتجاورة. وهو يوفر فرصة لمواجهة تحديات التنوع، وليس للقضاء عليه، ولتحويل هذا التنوع إلى أداة لتحقيق مزيد من التعاون والتفاهم على الصعيد الأقاليمي.

وتدرك مالطة إدراكا تاما الحاجة إلى السعي لإحلال السلام والاستقرار وتعزيزهما في هذه المنطقة المضطربة والمعقدة. ونحن عاقدون العزم على أن ننشط في السعي لإحلال السلام، وعاقدون العزم على تعزيز الثقة المطلوبة بما يعود على مجتمعاتنا بأفضل الفوائد. وقد اعتمدت حكومتنا منذ تولت الحكم في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي سياسة الحياد النشط في المنطقة التي تقع فيها. فمالطة تقع في الطوق الجنوبي لأوروبا وفي المركز الجغرافي والاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط، وهي متمسكة بالتزامها بمثل التكامل الأوروبي وبالمثل المتعلقة بوحدة البحر الأبيض المتوسط. وما حياد مالطة إلا استجابة مباشرة للعوامل الجغرافية السياسية النوعية والفريدة القائمة حاليا في المنطقة المحيطة بنا.

السياسيين لتهيئة ما تتطلبه زيادة الشفافية والاستقرار والأمن من شروط تشمل فيما تشمل الدخول في عملية تشاور بشأن تحديد ومراقبة الأسلحة التقليدية وفقا لما هو منصوص عليه في إعلان سنتياغو بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥" (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢)

إن ذلك الاجتماع، إلى جانب اجتماع الخبراء المعقود في بوينس آيرس في عام ١٩٩٤، يمثل علامة بارزة هامة على درب إنشاء منطقة أكثر أمانا.

واليوم، تشترك أمريكا اللاتينية، بدافع من روح التعاون، في عمليات مفتوحة للتكامل في شتى المجالات. وتحاول المنطقة توطيد السلام والأمن على أساس احترام القانون الدولي. لذلك فإن مجموعة ريو تدعم الجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية مشتركة بين الأمريكتين لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات وسائر المواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، وفتح باب التوقيع على تلك المعاهدة في هذا العام.

وفي فقرة أخرى من الإعلان، ذكر الرؤساء ما يلي:

"نرى أن على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تضطلع بدور أساسي في مجال الإنفاذ الكامل والفعال للصكوك الناعمة لحيازة وإنتاج ونقل أسلحة الدمار الشامل، ونؤكد من جديد عزمنا الثابت على إبقاء منطقتنا خالية من تلك الأسلحة ومن أي سباق للتسلح". (المرجع نفسه، الفقرة ٤١)

واتساقا مع هذا الإعلان، تعلق مجموعة ريو أهمية كبيرة على عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويشارك عدد من البلدان في المنطقة مشاركة نشطة في المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، تمشيا مع روح اتفاق مندوزا، كما تشارك في المفاوضات الرامية إلى توفير آلية للتحقق في إطار اتفاقية حظر استحداث أو إنتاج أو تخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدميرها.

اسمحوا لنا أولا أن نعرب عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن نؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين تعاوننا الكامل معكم.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الدائم لبيلاروس، السيد اليكساندر سيشو، على توجيهه الماهر لهذه اللجنة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

إن قضية السلم والأمن الدوليين هي من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال اجتماعات التنسيق السياسي على الصعيد المشترك بين الأمريكتين.

والإعلان المعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو - الذي عقد في أسنسيون، عاصمة باراغواي في ٢٣ آب/أغسطس الماضي - يشير إلى شتى جوانب هذه المسألة في الفقرات ٤٠ إلى ٤٣.

وفيما يتصل بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، يورد الإعلان ما يلي:

"نقر العزم على مواصلة توطيد وضع المنطقة الإقليمية كمناطق خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونقرر المشاركة على نحو نشط في "عملية أوتافا" لحظر الألغام المضادة للأفراد، ولنلتزم بالعمل سويا على تحويل منطقتنا إلى أول منطقة في كوكب الأرض خالية من هذا النوع من الأسلحة". (A/52/347، المرفق الأول، الفقرة ٤٠)

وتمشيا مع هذه المعتقدات أوضحت مجموعة ريو، عن طريق رؤساء دولها، أنها ترحب برد فعل المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة، كما يتجلى في نتائج مؤتمر أوسلو الدبلوماسي. وتدعو مجموعة ريو إلى الاشتراك في تبني مشروع القرار المطروح بشأن هذه المسألة.

وفيما يتصل بتدابير التشاور وبناء الثقة، يذكر الإعلان الذي اعتمدته مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء الدول والحكومات في مجموعة ريو ما يلي:

"نعلن التزامنا تطبيق تدابير للتشاور وبناء الثقة نراعي فيها ضرورة تعميق الحوار والتعاون

السلاح لأنها ستسمح باستعراض جدول الأعمال الدولي بشأن هذا الموضوع.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أشير إلى أنه في ضوء نتائج دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، تأمل مجموعة ريو أن يتسنى للمؤتمر أن يعود إلى الإيقاع المعتاد لعمله، بجدول أعمال يتضمن مسائل نزع السلاح النووي والتقليدي على السواء، وأن يسمح بتنفيذ الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية. ففي هذه الفتوى، أعلنت المحكمة بالإجماع التزام الدول بأن تواصل بإخلاص وتختتم مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

السيد غونيتليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقوني في الكلام في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع، وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين في الوفاء بمسؤولياتكم واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم، السفير سيشو الذي أدار عمل هذه اللجنة بمهارة كبيرة خلال الدورة الحادية والخمسين.

لقد كان أحد الإنجازات التاريخية لهذا العام دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في نيسان/أبريل، بعد أربع سنوات من فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٣. وبحصولها على ١٦٥ توقيعاً لدى دخولها حيز النفاذ، فإن الاتفاقية في طريقها لأن تصبح اتفاقية دولية أخرى تحظى بمشاركة عالمية. وسري لانكا، بوصفها إحدى الدول الأطراف التي صدقت على المعاهدة في مرحلة مبكرة، يحدوها الأمل في أن يتسنى للاتحاد الروسي، وهو أحد حائزي الأسلحة الكيميائية الرئيسيين المعلنين، أن يتغلب قريباً على الصعاب التي تؤخر عملية تصديقه عليها. وبانعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، نأمل أن يتسنى قريباً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تناول وحسم جميع القضايا المتعلقة بما يرضي الدول الأطراف.

وقد بدأ العد التنازلي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ في شهر نيسان/أبريل بالاجتماع الذي عقده ١٤٨ دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلوكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وهذه مناسبة نحتفل بها بشعور من الرضاء لأن ذلك الصك القانوني قد سمح لنا بتعزيز منطقتنا باعتبارها أول منطقة تصبح خالية من الأسلحة النووية.

وقد اعترف المجتمع الدولي ببعد النظر غير العادي الذي اتسم به واضعو معاهدة تلاتيلوكو، الذين استجابوا، بأسلوب ذكي وإبداعي، للتحدي الذي فرضه خطر الانتشار النووي، وذلك بصياغة صك قانوني دولي أصبح إلهاً ونموذجاً لسائر البلدان الراغبة في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتعتقد مجموعة ريو أن أهداف معاهدة تلاتيلوكو ستتحقق بالكامل بمجرد تصديق جميع بلدان المنطقة عليها.

إن توطيد الأنظمة اللانوية التي أنشأتها معاهدة تلاتيلوكو في منطقتنا، وكذلك الأنظمة التي أنشأتها معاهدات راروتونغا وبليندايا وبانكوك، يعد إسهاماً هاماً في تحقيق السلم والأمن الدوليين. كما أنه قد سمح للجمعية العامة بالدعوة إلى تعزيز الأهداف المشتركة المنصوص عليها في تلك المعاهدات، مثل استكشاف وتنفيذ سبل التعاون، بما في ذلك التوحيد بين منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة باعتبارها منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية.

إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي كان عنصراً أساسياً في عملية منع انتشار الأسلحة النووية، ويحدونا الأمل في أن يتم تلبية جميع الشروط الضرورية لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ومع ذلك لا تزال هناك بعض مسائل معلقة، مثل بلورة اتفاق لحظر إنتاج أو تكديس المواد الانشطارية للاستخدامات العسكرية، وإيجاد ضمانات كافية وملزمة قانوناً لصالح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وتعزيز آليات الضمانات المتعددة الأطراف الحالية. وتأمل مجموعة ريو في أن تتحقق هذه الأهداف في القريب العاجل.

وترى مجموعة ريو أيضاً أنه من الضروري عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تركز لنزع

الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية. وهذا بالطبع لا يبعث على اطمئنان المجتمع الدولي الذي يتعين عليه أن يعتمد على حسن نية الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى موثوقية الرؤوس النووية القديمة ونظم إيصالها، وسلامة آلاف الرؤوس النووية.

والأدهى من ذلك، أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترى أنه ينبغي حصر المفاوضات بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية، على أن تتبعهما الدول الثلاث المتبقية عندما ينخفض عدد الأسلحة النووية لدى الأولى إلى المئات. كما أنها اتخذت الموقف القائل بأن نزع السلاح النووي لا ينبغي أن يخضع للمفاوضات المتعددة الأطراف، محاولة بذلك تحويل المجتمع الدولي إلى مجرد متفرج. وهذا كله بالرغم من المادة السادسة من المعاهدة، التي تنص على واجب كل طرف في المعاهدة مواصلة المفاوضات.

ويبدو أن هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية تتغاضى عن التزاماتها بمقتضى المعاهدة، والدعوة التي وجهها المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٩٥، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦، والتوصيات الواردة في تقرير لجنة كانييرا الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٦، والبيان الذي أدلى به ٦١ من الجنرالات والأميرالات المتقاعدين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، يبدو أنها تتجاهل أن الأساس المنطقي للإبقاء على الأسلحة النووية - وهو نظرية الردع النووي - أصبح الآن مرفوضاً من قبل نفس الأشخاص الذين دافعوا عنه من قبل.

وتشعر سري لانكا بالأسف لعدم الاستجابة للاقتراح المقدم في حزيران/يونيه ١٩٩٧ من قبل ٢٦ عضواً في مؤتمر نزع السلاح من مجموعة الـ ٢١ بشأن إعطاء ولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، والاقتراح المقدم في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ من قبل ٢٨ عضواً من نفس المجموعة والداعي إلى وضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية.

النووية في نيويورك في إطار اللجنة التحضيرية. وكان الغرض من الاجتماع دراسة المبادئ والأهداف والسبل الرامية إلى تعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة، علاوة على شموليتها، وتقديم توصيات عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي.

وكان أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار عقد مفاوضات تهدف إلى نزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. ويتضح من ذلك أن المعاهدة لم تكن غاية في حد ذاتها، ولم تصبغ بأي حال من الأحوال الشرعية على حيازة حفنة من الدول للأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. بل من الواضح أن المعاهدة توقعت توقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، وعلى الرغم من مرور أكثر من ٢٥ سنة، لم نشهد بعد القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وفي المقرر ٢ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، أعاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، تأكيد الهدف النهائي للمعاهدة ألا وهو الإزالة التامة للأسلحة النووية، وجددت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بالتفاوض بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فإن الموقف الذي اتخذته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ مؤتمر الاستعراض والتمديد يثير القلق.

ولا بد من الاعتراف بأن الخطوات المتخذة في الماضي القريب، بما فيها الإعلان الصادر عن الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن تخفيض ترساناتهما النووية، والتوقيع في أيلول/سبتمبر على مجموعة من اتفاقات تحديد الأسلحة، تمثل تطورات إيجابية. وبينما نقر بأن التخفيضات المتوخاة كبيرة من وجهة نظر الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن برلمان الدولة (الدوما) في الاتحاد الروسي لم يصادق بعد على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت - ٢). وحتى بعد المصادقة عليها، ستظل هناك آلاف الرؤوس النووية في أيدي

الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تكن على مستوى توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

هذا هو السياق الذي قرر فيه المؤتمر في المقرر ٢، أنه "ينبغي النظر في اتخاذ خطوات أخرى تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها"، وإذ عانا للطلب المقدم من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ عقود، فقد جاء في القرار أيضا أنه "يمكن أن تكون هذه الخطوات على هيئة صك له صفة الإلزام القانوني دوليا". وعلى الرغم من هذا المقرر الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتמיד، وقد مضى عليه أكثر من سنتين، لم تتخذ أي خطوة على الإطلاق، سواء في إطار معاهدة عدم الانتشار أو في مؤتمر نزع السلاح، لتلبية المطلب المبرر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي ظل هذه الخلفية فإن الدول الأطراف المنتهية إلى حركة عدم الانحياز وقطاعا من الدول الأخرى طالبت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار المعقودة في الربيع بالتوصل في المؤتمر الاستعراضي القادم إلى ضمانات أمنية ملزمة قانونا.

وقدّمت عدة مقترحات حول هذا الموضوع، تراوحت بين بروتوكول إضافي لمعاهدة عدم الانتشار إلى صك قانوني دولي يتم التوصل إليه إما في إطار معاهدة عدم الانتشار أو في مؤتمر نزع السلاح. وفي ظل هذه الخلفية، لم يعد القول بأنه لا توجد أرضية مشتركة كافية فيما بين البلدان الرئيسية لتستند إليها المفاوضات حول معاهدة من هذا النوع، ولم تعد معارضة المفاوضات لإبرام معاهدة لضمانات الأمن السلبية وبروتوكول إضافي لمعاهدة عدم الانتشار بشأن ضمانات الأمن السلبية، هي الطريقة التي تبدي بها الدول الحائزة للأسلحة النووية حسن النية.

وفي ظل هذه الظروف، ترى سري لانكا أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٨ أن يتخذ خطوات لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية، يكون لها، إذا اقتضى ذلك، ولاية منقحة، للبدء فوراً بالمفاوضات لتلبية الطلب المقدم من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل الضمانات الأمنية. وفي رأينا، لن يكون الوقت

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١ والوفود الأخرى لإنشاء لجنة مخصصة أو حتى آلية لبحث الموضوع، منع مؤتمر نزع السلاح من البدء بعمله حول هذا الموضوع بسبب الموقف الذي اتخذته بعض الوفود بأن نزع السلاح النووي ليس موضوعا يمكن التفاوض عليه في إطار تعددي في المحفل المتاح للمجتمع الدولي للتفاوض على مسائل نزع السلاح.

وتود سري لانكا أن تحث تلك الوفود على إعادة تقييم مواقفها وإفساح المجال لمؤتمر نزع السلاح للبدء بمشاورات تؤدي إلى إنشاء الآليات اللازمة لمعالجة نزع السلاح النووي بالإضافة إلى اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية، عندما يبدأ المؤتمر دورته لعام ١٩٩٨.

ولا تزال بداية العمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تؤجل منذ عام ١٩٩٥. وفي حين أن بعض الوفود ترى أنه ينبغي التفاوض على حدة بشأن معاهدة من هذا النوع، فإن وفود أخرى ترى أن العمل بشأن هذا الموضوع ينبغي أن يجري كجزء لا يتجزأ من مفاوضات نزع السلاح النووي. وسري لانكا تأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من حسم هذه المسألة خلال دورة عام ١٩٩٨ بتناول الموضوعين على قدم المساواة.

والموضوع القديم قدم معاهدة عدم الانتشار النووي هو المطلب الذي قدمته الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة من أجل ضمانات أمنية. فمنذ ربع قرن ترفض الدول الحائزة للأسلحة النووية دراسة الضمانات الأمنية فيما يتجاوز تلك الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨). وقد بينت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن ذلك القرار لا يعالج شواغلها بدليل أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها رأت ضرورة التوصل إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) قبل بضعة أسابيع من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥. ومع ذلك، أكدت البيانات التي أدلت بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خلال مؤتمر الاستعراض والتמיד، والقرار ٢ الصادر عن المؤتمر، أن المحاولة التي بذلتها

المفقودة والدمار الهائل الذي تسببه هذه الأسلحة، ينبغي ألا يتباطأ المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات للتقليل من آثار هذه الأسلحة إلى أدنى حد ممكن. وعلينا أن نضع في الأذهان أن الدول الصغيرة والضعيفة معرضة لأن يتزعزع استقرارها من قبل الأطراف أو المجموعات الراغبة في ذلك اعتمادا على الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمتفجرات. وقد درس وفدي تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، الوارد في الوثيقة A/52/298، ويلاحظ باهتمام التوصيات الواردة في الفقرتين ٧٩ (هـ) و ٧٩ (ز) بشأن التخفيض، وفي الفقرتين ٨٠ (ح) و ٨٠ (ك) بشأن المنع. ونحن نؤيد تماما الرأي المعبر عنه في التقرير بأن على جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تكثف تعاونها في بذل الجهود لمناهضة كل جوانب الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة. واقترح عقد مؤتمر دولي عن تجارة الأسلحة غير المشروعة يستحق النظر بجدية من كل الوفود.

وقد أثار موضوع الشفافية الاهتمام وشجع على المناقشة في الجمعية العامة، وفي مؤتمر نزع السلاح. وإذ نحن نناقش هذا الموضوع، ينبغي أن يتذكر الأعضاء أن الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام قد انتهت زمنها منذ عدة سنوات، وأن الفريق العامل الذي عينته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين قد قدم تقريره، وأن نقاشا كثيرا دار عن الموضوع في نيويورك وفي جنيف.

ونحن نشارك في الرأي القائل بأن الشفافية لا يمكن أن تكون انتقائية. أي أنها لا يمكن أن تكون مقصورة على الأسلحة التقليدية وحدها، متجاهلة أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن أن تركز فقط على البنود التقليدية السبعة، تاركة أسلحة أخرى تزعزع استقرار بلدان بل ومناطق بأسرها في العالم. ولا يمكنها أيضا أن تتجاهل الحصول على الأسلحة من خلال الإنتاج الوطني والاستيلاء على الأسلحة. وللاحظت سري لانكا أن لجنة الخبراء المعنية باستعراض وتشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة انتهت من عملها واعتمدت تقريرها. وبأسف وفدي لعجز الفريق عن الاتفاق على أي تدابير جوهرية لتوسيع وتعزيز السجل. وسري لانكا مستعدة لتأييد مبادرة

المحدود المتاح لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار كافيا للتفاوض على صك دولي من هذا النوع. فإذا كان باستطاعة مؤتمر نزع السلاح التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فليس هناك ما يمنع من توكيل نفس المحفل التفاوضي بموضوع الضمانات الأمنية.

إن الطريقة الأنجع لمنع نشوب حرب نووية هي القضاء على الأسلحة النووية بأكملها. وبالإضافة إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/٥١ دال، بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، الذي أيدته ١١٤ دولة، فقد أبدى أيضا عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية رأيها حول هذه المسألة. ومن أبرز هذه المنظمات غير الحكومية مجموعة تدعى لجنة المحامين المعنية بالسياسة النووية، تمثل محامين دوليين وعلماء وخبراء في مجال نزع السلاح، وقد عملت هذه اللجنة بدأب إلى أن توصلت إلى اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية، مما يسفر بوضوح عن ما لدى المجتمع المدني من آراء قوية لم يتوان عن إبدائها حول هذا الموضوع.

والرغبة في إبرام معاهدة لمنع استعمال الأسلحة النووية رغبة مشتركة على نطاق عالمي. وقد دعت أكثر من ١٠٠ دولة تنتمي إلى حركة عدم الانحياز إلى هذا العمل في المؤتمر الوزاري المنعقد في نيودلهي في ربيع عام ١٩٩٧. وقبل اجتماع حركة عدم الانحياز اتخذ الاتحاد الأوروبي في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ قرارا دعا فيه دوله الأعضاء إلى دعم البدء في مفاوضات في عام ١٩٩٧ تؤدي إلى إبرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة النووية.

وإذا كان القضاء النهائي على الأسلحة النووية سيستغرق مدة طويلة من الزمن، فمن المنطقي المطالبة بإبرام اتفاقية تمنع استخدام هذه الأسلحة غير الإنسانية في وقت مبكر. فهذا من شأنه أن يمكن الدول الحائزة على الأسلحة النووية من معالجة مسألة القضاء الكامل على الأسلحة النووية بالسرعة التي تريحتها.

وفي الجانب الآخر من الميزان هناك طائفة واسعة من الأسلحة التي تندرج في فئة الأسلحة التقليدية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار العدد الكبير من الأرواح

المضادة للأفراد من قبل قوات غير نظامية ومتمردين وغيرهم. ونظرا للاعتبارات الأمنية الخاصة بنا، لا تستطيع سري لانكا للأسف أن تصبح في المستقبل القريب طرفا في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وبينما أعاد المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي في نيسان/أبريل تأكيد أهمية التعاون الدولي لكفالة السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، فقد اعترف بأهمية استمرار رئيس اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي في إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن مستقبل اللجنة وعملها. وعلى أساس هذا القرار ستقوم سري لانكا، بالتشاور مع أعضاء حركة عدم الانحياز والأعضاء الآخرين في اللجنة الخاصة، مشروع قرار لتنظر فيه اللجنة الأولى والجمعية العامة.

وخلال الدورات السابقة سمعنا وجهات تؤيد إعادة إنشاء لجنة خاصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأخرى تعارض ذلك. وبسبب الصعوبات التي واجهت مؤتمر نزع السلاح في الماضي لم نتمكن من التوصل إلى تفاهم بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، كان هناك رأي، قبيل نهاية دورة ١٩٩٧، بأنه لا يوجد اعتراض من الناحية المبدئية على إعادة إنشاء اللجنة الخاصة بعد تعديل ولايتها للقيام بالعمل في هذا المجال. وعلى أساس هذا الفهم، يقترح وفدي، بالتشاور مع الوفود الأخرى المهمة، أن يعرض مشروع قرار لتيسير عمل مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٨.

وفي الختام اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. ويسعد وفدي أن يلاحظ الأنشطة العديدة التي قام بها مركز كاتماندو في الماضي وخلال عام ١٩٩٧، ويود أن يناشد البلدان في داخل المنطقة وخارجها أن تستمر في تمويل المركز لتمكينه من الاستمرار في تقديم خدماته للمنطقة.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على

تطلب من مؤتمر نزع السلاح إعادة إنشاء لجنته الخاصة المعنية بالشفافية في التسلح على أساس ولاية جديدة تأخذ في الاعتبار هذه الشواغل.

إن سنة ١٩٩٧ تعتبر سنة العمل ضد الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إذ انعقد فيها عدد من الاجتماعات في عدة عواصم لمتابعة عملية أوتاوا. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ مساندة أكثر من ١٠٠ دولة لنص الاتفاق الذي أعد في أوصلو. وفي أقل من شهرين سيجري الاحتفال بمراسم التوقيع في أوتاوا، حيث بدأ قبل عام تقريبا البرنامج الطموح لإبرام اتفاقية دولية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبينما كانت عملية أوتاوا تأخذ زخمها، كان هناك جدال طويل وعقيم يدور في مؤتمر نزع السلاح عما إذا كان للمؤتمر أن يلعب دورا في موضوع الألغام المضادة للأفراد أم لا. وكان عدد من الوفود يجد صعوبات أساسية في الاقتراح الخاص بمناقشة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح. وكان البعض يرى أن تعالج الألغام الأرضية المضادة للأفراد تحت أحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وأشار آخرون إلى التحرك السريع لعملية أوتاوا، وأعربوا عن أنهم لا يرون معنى لفتح مسار ثالث لمناقشة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث كان هناك بالفعل مسار ثان لتلك المسألة. وكان موقف آخرين أنه ليس من المناسب عرض الموضوع في مؤتمر نزع السلاح بدون انتظار النتيجة النهائية لعملية أوتاوا. وكانت هناك أيضا وجهة نظر تقول بأن النظر في موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد يدخل في نطاق العمل الإنساني، وأن مؤسسة مكرسة لنزع السلاح مثل المؤتمر ليس لها دور تلعبه بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبمثل هذا التباين في الآراء لم تكن هناك إمكانية لعرض هذا الموضوع للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧.

ومن الناحية المبدئية ترحب سري لانكا بالمبادرة الكندية لإبرام اتفاقية تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إلا أننا نعتقد أن هذا التدبير ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب، بما في ذلك وجود وسائل بديلة للدفاع، واستخدام الألغام الأرضية

وعلى هذا الأساس، فإن مصر بوصفها منسقة مجموعة ال ٢١ في مؤتمر نزع السلاح، قامت في آب/أغسطس ١٩٩٦، وباسم ٢٨ عضواً من أعضائها، بتقديم اقتراح لوضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ويستهدف برنامج العمل هذا التغلب على الفجوة المتمثلة في عدم وجود التزامات قوية وواضحة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي دراسة هذا البرنامج دراسة جادة في اللجنة المخصصة المعنية بنزع السلاح النووي، التي طالبت بإنشائها الجمعية العامة في قرارها ٤٥/٥١ سين، على أساس الأولوية، كهيئة تابعة لمؤتمر نزع السلاح، لبدء المفاوضات بشأن برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي والقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

واقترحت مصر كذلك في مؤتمر نزع السلاح ولاية ممكنة للجنة المخصصة تأخذ في الاعتبار مختلف الشواغل، إلا أن من الواضح أن عدم توفر الإرادة السياسية ما زال يشكل العقبة الرئيسية لإحراز أي تقدم في هذا المجال، والولاية المقترحة للجنة المخصصة تشمل العمل في آن واحد نحو تحقيق اتفاق شامل يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة على النحو المتوخى في الفقرة ٤ (ب) من المقرر ٢ المتعلق بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار - وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار - حيث يوجد التزام من جانب كل من أطرافها، وفقاً للمادة ٦، بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ونزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

ونرى أن بدء العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ يشكل مرحلة هامة ينبغي أن توحد فيها

انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أهني أعضاء المكتب الآخرين مقدماً على انتخابهم. لقد عملنا معاً عن كثب، وأنا واثق من أنكم بخبرتكم الواسعة ستتمكنون من قيادة جهودنا إلى نتيجة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم مساندة وفدي وتعاوني.

وأود أيضاً أن أنوه بحضور الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد فلاديمير بيتروفسكي بين ظهرانينا اليوم.

تنعقد هذه الدورة للجنة في مناخ سياسي ينبغي التفكير فيه ملياً وتحليله بعناية لخدمة مصالح المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. وهذه الممارسة ستساعدنا ونحن نقرب من مرحلة هامة في إصلاح عمل المنظمة في الشكل والمضمون. وأجد من المناسب في هذه المرحلة التركيز مرة أخرى على أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، التي يجب أن تراعى في أي عملية للإصلاح وقد حددت تلك الأولويات بوضوح في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، حيث أعطيت الأولوية العليا لنزع السلاح النووي، وتبعته بقية أسلحة الدمار الشامل، ثم الأسلحة التقليدية.

إن الطابع التدميري الهائل للأسلحة النووية ينبغي أن يولد زخماً من أجل السعي إلى نزع السلاح النووي. وتحقيق هدف الإزالة الشاملة للأسلحة النووية أمر لا مفر منه، فالأساس المنطقي لذلك التصميم ينبغي أن يكون بديهياً: إذ أن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن جهود المجتمع الدولي لم تؤد بعد إلى نتائج هامة على الرغم من قرارات الجمعية العامة المتتالية، وعلى الرغم من الإشارات الواردة في الصكوك القانونية الدولية وعلى الأخص، بطبيعة الحال، المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار، وفتوى محكمة العدل الدولية، والنتائج التي توصلت إليها لجنة كانبيرا، وأخيراً وليس آخراً، المساهمات الدؤوبة من جانب المنظمات غير الحكومية. والعامل المشترك هو أنه يوجد التزام بمتابعة واختتام مفاوضات بحسن نية تؤدي إلى نزع السلاح النووي من كافة جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، واعتماد إعلان القاهرة، الذي جسد عددا من المواقف الافريقية التي تقرب العالم خطوة الى الامام نحو بلوغ هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فإن الجمعية العامة ما برحت تطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ ١٩٧٤. وعلى الرغم من أن القرار المتعلق بهذا البند قد اعتمد سنويا بتوافق الآراء منذ ١٩٨٠، فإن التقدم نحو بلوغ هذا الهدف لا بد أن يأتي من جانب جميع دول المنطقة. وفي هذا الصدد، أشير الى أن جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أصبحت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار كتجسيد لإيمانها واقتناعها الراسخين بأن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية سيحقق بالتأكيد السلم والأمن في المنطقة برمتها. وفي الوقت نفسه، تصر اسرائيل على تحدي النداءات المتكررة للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والحجج التي تسوقها اسرائيل لتبرير مواقفها ضد الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وضد وضع كل مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات تحت النطاق الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل الآن عقبة كأداء - وهي العقبة الوحيدة - التي تحول دون إنشاء المنطقة، وبذلك تقوض الجهود الرامية الى تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وهذا الموقف من جانب اسرائيل لا يحول فحسب دون إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وإنما يؤدي أيضا الى موقف مماثل من جانب العديد من الدول في المنطقة فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والمبرر بسيط جدا، فالأمن لا يمكن تجزئته بين مختلف أسلحة التدمير الشامل أو حتى بين أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية.

والمبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك في ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من كل أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط لها وزنها الكبير في هذا الصدد. وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى أن الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، أيدت ضرورة إنشاء

الجهود من أجل إصدار وثيقة متكاملة بتوافق الآراء من جانب مؤتمر الاستعراض لتعزيز تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار والتأسيس البناء على نتائج مؤتمر ١٩٩٥، التي تكونت من ثلاثة مقررات والقرار المتعلق بالشرق الأوسط، وتجدر الإشارة الى أنها اعتمدت بتوافق الآراء. وتلاحظ مصر مع الارتياح أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية أوصت الدورة المقبلة بتخصيص وقت معين يكرس لمناقشات بشأن سبل ووسائل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، وفي هذا الصدد تؤكد على المسؤولية الخاصة لمقدمي القرار في كفالة تنفيذه تنفيذا تاما.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لعملية الاستعراض أن تولي اهتماما كافيا لمسائل نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية وضع صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي بشأن الضمانات الأمنية الشاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار اللجنة التحضيرية الأولى بتخصيص وقت معين للنظر في هذه المسألة.

وترحب مصر بإنشاء أمانة تقنية مؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من مثالب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ألقت ظللا من الشك حول شموليتها الحقيقية، فإننا نرى أنها خطوة هامة وإن كانت محدودة، في الاتجاه الصحيح ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى نحو هدف نزع السلاح النووي. ومع ذلك، أود أن أسجل عدم ارتياحنا إزاء التقارير الأخيرة بشأن التجارب التي لا تستمر فيها التفاعلات النووية المتسلسلة تلقائيا، والتي تتنافى والالتزامات التعاقدية والأخلاقية للمعاهدة وروحها. وتطالب مصر باتخاذ مواقف مسؤولة، تحترم نص وروح المعاهدة، حتى لا تقوض قيمة المعاهدة وبالتالي لا تعوق عملية التصديق عليها.

وتنظر مصر بأهمية كبيرة الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم. ويمثل المفهوم في حد ذاته أداة مفيدة لتعزيز نظام عدم الانتشار في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي. وعلى هذا الأساس رحبنا مؤخرا بتتويج الجهود الافريقية الدؤوبة باعتماد معاهدة بليندابا، التي وقعت عليها الدول الافريقية في القاهرة، وتنص على إنشاء منطقة

ونرى أن الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل هامة بقدر الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، إن لم تكن أكثر منها أهمية لنفس السبب، وهو أن الأمن لا يتجزأ. ولا يمكن للمجتمع الدولي مثلاً أن يتوقع من دول الشرق الأوسط أن تتجاهل التقارير عن وجود أسلحة نووية في المنطقة وتواصل إبلاغ السجل بأسلحتها التقليدية. ولن أطيل الكلام في هذه النقطة وسأكتفي بالإشارة إلى الرد الموحد المقدم من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، كما ورد في تقرير الأمين العام عن هذا البند. وفي الوقت ذاته، تنظر مصر في إمكانية عرض مشروع قرار جديد في إطار البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال، "الشفافية في مجال التسليح"، يتعلق بالشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، لكي تؤكد الحاجة إلى نهج مواز يجعل الشفافية كاملة في كل مجالات نزاع السلاح.

وبالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشكل تقرير فريق الخبراء الحكوميين أساساً راسخاً لمواصلة العمل، إلا أنه يجب ألا تغيب عن أذهاننا حقيقتان أساسيتان: أولاً، أن الصراعات في المجالات التي درسها الفريق لم تنشأ بسبب وجود أسلحة صغيرة، بل لأسباب سياسية وتاريخية عميقة الجذور. وثانياً، على الرغم من الاهتمام الذي تحظى به الأسلحة الصغيرة، وبخاصة من جانب هيئة نزاع السلاح والفريق، فإن إزالة الأسلحة النووية يجب أن تحظى بالأولوية القصوى. وليس هناك ما يمكن أن يبرر أي تغيير في سلم الأولويات.

وأنتقل الآن إلى مسألة الألغام الأرضية. والواقع أن مصر هي إحدى البلدان التي فيها أكبر عدد من الألغام في العالم، فقد زرع في أرضها ما يربو على ٢٢,٧ مليون لغم بري من جانب المتحاربين من المنطقة ومن خارجها أثناء الصراعات الدولية والإقليمية المختلفة. وبناء على ذلك، أود أن أسجل موقف مصر بشأن كيفية تناول مشكلة الألغام الأرضية تناولاً شاملاً. فنعتقد أنه يجب أن تقترن التدابير الرامية إلى الحد من الألغام بخطوات جادة وملموسة موجهة صوب إزالة الألغام من البلدان المتأثرة التي لا يمكنها أن تحقق هذا الهدف معتمدة على قدراتها الذاتية، وتوفير الدعم التقني والمالي، ومن خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة

منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، ومرة أخرى، فإن ذلك لم ينفذ.

إن المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، يتحمل مسؤولية خاصة نحو عدم السماح لدولة واحدة في المنطقة، هي إسرائيل، بالاستفادة من اتباع سياسات غامضة في المجال النووي، وبخاصة في ضوء الحالة السياسية الأخيرة المتردية في الشرق الأوسط، والتي تتحمل الحكومة الإسرائيلية، والحكومة الإسرائيلية وحدها، المسؤولية عنها.

بهذه الروح، ولكي نتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ستواصل مصر تأييد مشروع القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة. ونعتبر أن الهدف النهائي لمشروع القرار في هذا الموضوع يستحق تأييد كل الدول، وبخاصة بعد أن عدل مقدمو مشروع القرار النص مراعاة للملاحظات التي أعرب عنها في العام الماضي بشأن هذه المسألة على وجه الخصوص.

وتؤيد مصر أيضاً المبادرة التي اتخذتها كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان وأوزبكستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وتشجع مصر دعم الأمم المتحدة الكامل لهذه المبادرة الوليدة، بنفس الطريقة التي أيدت بها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الأفريقية في صياغة معاهدة بليندايا بمساعدة حكومات المنطقة والحكومات المعنية في تسوية المسائل التقنية ومسائل السياسة المتبقية، مما ساعد على خدمة قضية عدم الانتشار النووي.

وتؤيد الحكومة المصرية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه آلية لبناء الثقة وليس - وأنا أكرر - ليس آلية لتحديد الأسلحة. ونشاط خيبة الأمل إزاء نتيجة اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين، لا لأنها لم تسفر عن توسيع نطاق السجل بحيث يغطي المقتنيات والمشتريات العسكرية من خلال الإنتاج الوطني فحسب، ولكن - وأعتقد أن هذا هو الأهم - لأنها لم تدخل أيضاً فئة ثامنة هي المخزون من أسلحة الدمار الشامل.

عدم رضاها عن الإجراءات التي عرضت بها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الجمعية العامة. وكنا نأمل ألا يشكل هذا سابقة. ولكن للأسف، فإن التاريخ يكرر نفسه اليوم وإن كان بطريقة أكثر تعقيدا بكثير.

ويبدو أن هناك نمطا يتبلور، وتوجد حاجة اليوم إلى معالجة هذه الحالة والتماس السبل والوسائل التي يمكن بها تشجيع مبادئ نزع السلاح، وأهداف نزع السلاح، وأولويات نزع السلاح وأجهزته. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تركز لنزع السلاح.

ولئن كانت مصر تأسف، مثلها مثل بلدان كثيرة، للجمود في مناقشة هذه المسألة في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٧، فإنها تعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتفق في هذه الدورة على موعد محدد لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح، وسنعمل بعد ذلك على صياغة جدول أعمالها. ولا نزال نرى أن عام ١٩٩٩ يجب أن يكون عام عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، التي من شأنها أن تكون عاملا حافزا مفيدا للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أهنئ الأمين العام على برنامجه الشامل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها. وأجد أنه من المهم في هذا المحفل أن أدلي ببعض الملاحظات الرئيسية بشأن المسائل قيد النظر فيما يتعلق بنزع السلاح.

أولا، الوثيقة الوحيدة التي صدرت بتوافق الآراء في مجال نزع السلاح هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، التي أولت الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي.

وثانيا، هناك اختصاصات ثابتة للغاية في مجال نزع السلاح جرت مراعاتها على النحو الواجب عند صياغة مختلف صكوك نزع السلاح الدولية، ويجب أن يستمر هذا النهج في تنظيم عملنا في مجال نزع السلاح.

اللازمة لتمكين هذه الدول من التغلب على هذه التركة المضجعة. ونرى أن هذا أمر أساسي.

ومن المفيد هنا أيضا أن نشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦، والذي تضمن فقرة بشأن دور الدول التي شاركت في زرع الألغام في عملية إزالتها، وفيه تعترف الدول الأطراف:

"بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي، وبخاصة الدول التي شاركت في زرع الألغام، في المساعدة في إزالة الألغام في البلدان المتأثرة من خلال توفير الخرائط والمعلومات اللازمة والمساعدة التقنية والمادية المناسبة لإزالة حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية أو إبطال مفعولها" [CCW/CONF.I/16 (الجزء الأول)، المرفق جيم، الفقرة الثامنة من الديباجة]

وقد أيد هذا الموقف القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في هراري منذ بضعة أشهر بشأن هذه المسألة بالذات.

وفي ضوء ذلك شاركت مصر بصفة مراقب في عملية أوتواوا كلها. وللأسف فإن النص الختامي لأوسلو يتضمن أحكاما غامضة بشأن إزالة الألغام ولا يتضمن أية إشارة إلى الاعتراف بمسؤولية الدول التي شاركت في زرع الألغام. وفضلا عن ذلك، فهو يتجاهل الاستثناءات المتعلقة بالاستعمال المحدود تلبية لشواغل الأمن الوطني. ولهذا فإن مصر، شأنها شأن بلدان كثيرة، لا تزال تدرس المعاهدة، وستصوغ موقفها إزاءها وإزاء مشروع القرار على أساس الحقائق التي ذكرتها.

وعلاوة على ذلك، فمن وجهة نظر مؤسسية، تثير عملية أوتواوا برمتها أيضا تساؤلات جادة بشأن دور ومصادقية أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وفي العام الماضي سجلت مصر

حظر استخدام الغازات السامة، مؤذنة بميلاد حلم في عالم تحظر فيه هذه الأسلحة إلى الأبد. وبعد مائة سنة تقريبا، في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام، أصبح هذا الحلم حقيقة بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وبالتالي، فإنه مبعث اعتزاز وشرف عظيمين لي أن أتمكن من مخاطبة اللجنة اليوم بوصفي أول مدير عام لهيئة تنفذ هذه الاتفاقية، وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن أبلغ اللجنة بالبداية الناجحة لمهمة إزالة الأسلحة الكيميائية، وهي مهمة هامة للغاية.

لِمَ كل هذا التفاؤل باتفاقية الأسلحة الكيميائية في حين أن الجهود السابقة كانت أقل نجاحا؟ إن الجواب يكمن في خصائصها الفريدة. إنها أول معاهدة متعددة الأطراف شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق في نفس الوقت. فهي شاملة لأنها تهدف إلى إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في إطار زمني معين ومحدد سلفا. وهي غير تمييزية لأن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، بدون استثناء، تتخلى بموجب الاتفاقية عن حقها في ممارسة أي نشاط يتصل بالأسلحة الكيميائية. والاتفاقية قابلة للتحقق لأنها تنص على عمليات تفتيش في الموقع وعمليات تفتيش بالتحدي بمهلة قصيرة، لتوضيح وحل أية مسائل تتصل باحتمال عدم الامتثال.

ولذلك، من الواضح أن الاتفاقية حققت فتحاً جديداً في تاريخ نزع السلاح وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وقد اعتمد نص الاتفاقية، الذي دارت المفاوضات بشأنه لما يزيد على ٢٠ عاماً، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف أثناء وقت اتسم بالأمل والتفاؤل. فقد انتهت الحرب الباردة، وسقطت الحواجز الحقيقية والمتصورة، وأصبح الطريق ممهداً لهذا النوع من المعاهدات بالذات - أي معاهدات يجري التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف، لا اتفاقات ثنائية القطب كما كان يشهده العالم. وهذا يفسر جزئياً تلك العضوية الكبيرة في صك متعدد الأطراف حديث العهد جداً: إذ بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية لدى دخولها حيز النفاذ ٨٧ دولة. والآن، صادقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ١٠٠ دولة، ووقعت عليها ٦٨ دولة أيضاً. وهكذا، أصبحت هذه الاتفاقية من حيث العضوية الثانية بعد معاهدة عدم

وثالثاً، يود البعض أن يولي أولوية أعلى لنزع السلاح التقليدي، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها كثيراً ما تستعمل في الصراعات في بعض القارات. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تكن أبداً السبب الجوهري في الصراع، ولكنها كانت، وستظل، أداة من أدوات التأثير السياسي. وينبغي النظر إلى هذه النقطة من هذه الزاوية.

ورابعاً، إن مسألة تنظيم التسليح مسألة هامة جداً. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن إشارة إلى هذا المصطلح، ولكن تطبيقه كما توخاه مؤتمر سان فرانسيسكو، ومن ثم كما يتوخاه الميثاق، يجب أن يكون في إطار نظام الأمن الجماعي الذي يدعو إليه الفصل السابع. وإنشاء نظام الأمن الجماعي هذا لم يتم إلى الآن.

وخامساً، إن رفع مستوى مركز نزع السلاح إلى مستوى إدارة خطوة مشجعة. إلا أننا، للأسباب التي أوضحناها الآن، نرى أن اسمها يجب أن يكون قاصراً على "إدارة شؤون نزع السلاح"، ويجب أن ترسى أعمالها على الأولويات والولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء. وسيعلم وفد بلدي عن موقفه، مع غيره من وفود الدول غير المنحازة، عند نظر الجمعية العامة في البند ١٥٧ المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية استمرار جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وينبغي لهذا الجهد الجماعي أن يسعى لتحقيق التنسيق الأمثل ضمن عمل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح بغية استكمال الجهود الدولية سعياً لتحقيق نزع السلاح العام الكامل، الذي لا يزال هدفنا النهائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوزيه موريشيو بستانى، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد بستانى (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عام ١٨٩٩، أعلنت ٢٦ دولة، كانت حاضرة في أول مؤتمر للسلام في لاهاي،

مثل إخطار السلطة الوطنية في الدولة، بنقاط الدخول لإجراء عمليات التفتيش وأرقام التصاريح الدبلوماسية الدائمة. ويجري الآن الإبلاغ عن العمليات المنتواة لنقل منتجات كيميائية معينة شديدة السمية تنتج بكميات صغيرة لأغراض وقائية أو طبية أو صيدلانية أو غيرها من الأغراض السلمية - ما يسمى بالمواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ - إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتتمكن المنظمة من تتبعها.

وكان التقدم جيدا أيضا بالنسبة للشق الثاني من نظام التحقق من تنفيذ الاتفاقية، وهو عمليات التفتيش الموقعي. واستهلكت أول عملية تفتيش تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أي بعد ما يزيد قليلا على شهر من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وتمت هذه العملية في الولايات المتحدة في منشأة كانت تقوم بعملية تدمير لمخزونات من الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي دخلت فيه الاتفاقية حيز النفاذ. وبلغ عدد عمليات التفتيش والزيارات معا، التي تمت على أراضي ١٧ دولة حوالي ٨٠ عملية. وهذا يشمل منشآت لها صلة بالأسلحة الكيميائية ومنشآت تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١. وتتطلب الاتفاقية أن تكتمل عملية التفتيش الأولية على المنشآت من هذا النوع في غضون ٦ أشهر من بدء نفاذ الاتفاقية، وهو مطلب شاق، ولكننا مع ذلك نهدف إلى تحقيقه قبل نهاية هذا الشهر. علاوة على ذلك، تجري عمليات رصد دائمة لتدمير الأسلحة الكيميائية في ثلاث منشآت لتدمير الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة. وسيتم تنفيذ ما يزيد على ١٠٠ عملية تفتيش قبل نهاية هذا العام.

وما فتئت منظمة حظر التجارب النووية تعمل جاهدة لمساعدة الدول بنشاط في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ومتطلبات الإعلان من جانب الدول الأطراف، مثلا، باللغة التعقيد، وواجهت بعض الدول صعوبات في تجميع المعلومات المطلوبة. ومع ذلك، وكنتيجة للجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأطراف والأمانة، حوفظ على الزخم وتستمر حالة الامتثال الوطني لأحكام الاتفاقية في التحسن.

وفي حين أن نظام التحقق يشكل جوهر عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن هناك وظائف هامة أخرى يتعين الاضطلاع بها، إحداها حاسمة، وهي

انتشار الأسلحة النووية، التي كان عدد الدول التي صادقت عليها عندما دخلت حيز النفاذ، بالمناسبة، ٤٧ دولة فقط.

والاتفاقية ليست مجرد دليل على عهد جديد في العلاقات الدولية؛ إنها جزء هام أيضا من الزخم في ميدان نزع السلاح، وهو الزخم الذي شهده العالم على مدى السنوات الأخيرة. ومن شأن التنفيذ الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن يكون عنصرا رئيسيا في زيادة تطوير وتوسيع النظام الدولي الحديث الأوسع لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان الثقة في إزالتها. وتواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحديات لم يسبق لها مثيل وهي تشرع في تنفيذ الاتفاقية. فلم تشكل أية وكالة دولية من نوعها بولاية واسعة إلى هذا الحد. ويسعدني أن أتمكن من أن أكون هنا اليوم لأقول مع أن هذه هي الأيام الأولى في الحقيقة، فإن العمل جار وفقا للخطة ونأمل أن يكون المستقبل ساطعا.

ويكمن في جوهر الاتفاقية نظام فريد أوجدته للتحقق من الامتثال لأحكامها. وبصورة أساسية، سيتوقف نجاح الاتفاقية على نجاح نظام التحقق. ويسرني أن أبلغ اللجنة أنه سجل تقدم حقيقي في أول ستة أشهر من العمليات. وقد افترض أثناء المرحلة التحضيرية، لأغراض الميزانية والتخطيط، أن ثلاث دول فقط - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ودولة أخرى لم يذكر اسمها - ستعلن امتلاكها أسلحة كيميائية. وفي الحقيقة، أعلنت حتى الآن سبع دول إما عن امتلاكها أسلحة كيميائية أو القدرة على إنتاجها. ولا تشمل هذه القائمة الدولة الأخرى المعروف أنها تملك أسلحة كيميائية، وهي الاتحاد الروسي، التي لم تصادق على الاتفاقية بعد. وبالتالي، فإن صورة أكثر وضوحا آخذة في الظهور بالفعل عن حجم أنشطة الأسلحة الكيميائية وأماكنها، في الماضي وفي الوقت الحاضر، في العالم - وهذه خطوة هامة في عملية إزالة هذه الفئة من الأسلحة في نهاية المطاف.

ولا تزال الأمانة العامة تتلقى سيلا متواصلا من المعلومات من الدول الأطراف. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، تلقت إعلانات أولية من ٦٣ دولة طرفا في الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، يجري تلقي إعلانات أخرى مطلوبة،

الأطراف الـ ٤٩ التي قدمت إعلاناتها الأولية بحلول ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، وافقت على إصدار معلومات عامة بشأن إعلاناتها. وحقيقة أن بعض هذه البلدان اتخذت هذه القرارات الشجاعة رغم أنها تستشعر وجود تهديدات أمنية كبيرة في مناطقها، تبرز مدى تحليها ببعد النظر الذي يجعلها ترى أن الاتفاقية لن تكون قادرة على تحقيق هدفها الأعلى وهو بلوغ العالمية الكاملة، إلا بالقوة الشخصية والعمل العالمي الحق. وأعتقد أن مثل هذه الإجراءات جديرة بالثناء، بحكم طبيعتها، كما أنها تسهم في التدليل على أن الاتفاقية في الواقع تعمل بطريقة ناجحة.

وثمة تحدٍ أساسي آخر هو تعزيز عالمية الاتفاقية. والاحتمالات مشجعة حتى الآن - فأربعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أصبحوا من الدول الأطراف، والاتفاقية بدأت تجتذب أغلبية ساحقة من الصناعات الكيميائية في العالم. ومع ذلك، فمن المؤسف أن بعض الدول الرئيسية ما زالت خارج الاتفاقية، وأولويتي القصوى، في هذا الصدد، هي تيسير تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية. فوجود الاتحاد الروسي الذي يملك ٢٠ ٠٠٠ طن من العوامل المستخدمة في الأسلحة الكيميائية يعد مسألة أساسية إذا كان للاتفاقية أن تفي بغرضها الأساسي وهو القضاء على الأسلحة الكيميائية قضاء شاملاً. ووجود الاتحاد الروسي في هذا النظام مهم أيضاً بسبب دوره في الساحة الأمنية العالمية بصفة عامة، ولأنه أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وتعبيراً عن مدى أهمية مشاركته، عرض عدد من الدول تقديم المساعدة في عملية التدمير، ما إن تصبح روسيا على ظهر السفينة.

وهناك تقدم في هذا الصدد. فمسألة التصديق معروضة على جدول أعمال الدوما لهذه الفترة. وقد سافرت وبعض كبار المسؤولين إلى موسكو في الشهر الماضي لمناقشة هذه المسألة مع السلطات الروسية. ويسعدني أن أقول إنني وجدت لدى الاتحاد الروسي رغبة واضحة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية وإنني لمتفائل، في ضوء استعداد الدول الأخرى لمساعدة روسيا مالياً، والارادة السياسية التي أبدتها السلطات الروسية على الانضمام إلى الاتفاقية، بأننا سنسمح عن تصويت إيجابي، وبأننا سنرى. الاتحاد الروسي عضواً

تنفيذ المادة التاسعة من الاتفاقية المعنية بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وتعكس هذه المادة العلاقة الوثيقة بين التزامات نزع السلاح والالتزام بعدم الانتشار من جهة، والتجارة الحرة والتعاون في الأغراض السلمية من جهة أخرى، وبالتالي، فمن الضروري الحفاظ على التوازن الدقيق في تنفيذ الاتفاقية. وتعمل الأمانة، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب لموظفي السلطات الوطنية لتمكينهم من تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني تنفيذاً سليماً وفعالاً، في عدد من المشاريع والبرامج التي تستهدف تشجيع التعاون التقني بين الدول الأطراف.

ولا شيء في هذا يعني أننا لا نواجه تحديات. وأحد أهم هذه التحديات هو الحاجة إلى تطوير ثقافة من الشفافية فيما يتعلق بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وصحيح أن الاتفاقية نفسها تشترط حماية المعلومات السرية، وصحيح أن هذا الضمان هو الذي سمح بقبول هذا النظام التفتلي للتحقق في المقام الأول. ولكن المحافظة على المعلومات السرية في ميدان الصناعة الكيميائية يجب أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى توخي الانفتاح والشفافية قدر المستطاع بشأن الأنشطة في المجال العسكري. وبالتالي، فقد حثت جميع الدول الأطراف على أن تعمل جاهدة على التخلي عن عزوفها التقليدي على أن تكون منفوحة، لا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فحسب بل للعالم الخارجي أيضاً، بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية.

وإذا أردنا أن يكون لنا أية مصداقية، بوصفنا هيئة قادرة على الإشراف على عملية القضاء على الأسلحة الكيميائية، فلا بد من أن نكون قادرين على تقديم معلومات عن أنشطة المنظمة وعن التقدم الجاري إحرازه في تحديد وتدمير مخزونات وبرامج الأسلحة الكيميائية. إن ولايتنا هي حماية المعلومات السرية وليس تكريس الطابع السري. وبوصفي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن اجتياز هذه الصعوبات هو أحد أهدافي الأساسية. وهناك بالفعل بوادر تدل على أننا نسير في هذا الطريق. فالهند، مثلاً، أعلنت على الملأ عن أنشطتها المتصلة بالأسلحة الكيميائية بينما تصدر إعلاناتها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهناك خمسة وأربعون دولة من بين الدول

الكيميائية في عام ١٩٩٣ ما كان ممكنا لولا الاشتراك الحيوي من الجانب الروسي. فالأسلحة الكيميائية أصبحت مستبعدة الآن من المذهب العسكري الروسي. كما أن القيادة الروسية، بما فيها الرئيس يلتسين نفسه، أكدت في مناسبات عديدة التزامها القوي باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. والاتحاد الروسي، في عدد من المناسبات، كان آخرها في نيسان/أبريل من هذا العام، أصدر إعلانات هامة تأييدا لتلك الاتفاقية. وأكد دوما، بوجه خاص، أنه يعترف

"بالأهمية الدولية الكبرى لتصديق روسيا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية"،

وبالحاجة

"إلى الاستبعاد التام لإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية"،

وأنه

"ينوي المساهمة في تنفيذ أهداف الاتفاقية".

ونتيجة النقاش حول مسألة التصديق في موسكو - وهي نتيجة يتشوق العالم كله إلى معرفتها، ستكون بالطبع الاختبار النهائي لصدق هذه البيانات.

ولقد حدد البرلمان الروسي (الدوما) أربعة شواغل أساسية يجري تقييمها في النقاش الدائر حول التصديق. كما لخصها في خطابه إلى الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في نيسان/أبريل من هذا العام. وفي الآونة الأخيرة بعثت برسائل إلى قيادة البرلمان الروسي أعربت فيها عن آرائها بشأن كل من مواضيع الاهتمام الأربعة المحددة الواردة في تلك الوثيقة الهامة. وأعتقد أنها ستكون مفيدة لأعضاء البرلمان في إقناعهم بالاختيار السليم الذي سيكون لصالح التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

فأولا وقبل كل شيء، هناك مسألة توفير الأموال لتدمير الأسلحة الكيميائية، واحتمال أن تكون روسيا غير قادرة على إتمام تدمير أسلحتها الكيميائية في

كامل العضوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر.

وسيتعين إكمال جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الشأن بالإجراءات الفردية والجماعية لدولها الأعضاء. وسيكون لتصديق الاتحاد الروسي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، في جملة الدول الـ ٦٧ الموقعة على الاتفاقية، أكبر أثر على آفاق نجاحها النهائي في المستقبل. فروسيا تعتبر حاليا أكبر مالك معلن عنه للأسلحة الكيميائية في العالم. ولديها أكبر الصناعات الكيميائية. وهي عضو دائم في مجلس الأمن وعضو في مجموعة الـ ٨. ولدي اعتقاد راسخ بأن تصديقها على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية سيمهد الطريق لعدد من التصديقات الأخرى، بما فيها تصديقات الدول المجاورة لروسيا، والتي من الواضح أنها حاليا في انتظار إشارة سياسية من موسكو. وحقيقة أن زيارتي الرسمية الأولى بوصفي المدير العام، كانت للاتحاد الروسي - الذي لا يزال دولة موقعة، وليس دولة عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعد مقياسا للأولوية القصوى التي أعلقها على التصديق المبكر لروسيا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وحيث أن البرلمان الروسي وصل إلى المرحلة الأخيرة من مناقشته لمسألة التصديق على الاتفاقية، فإن الأيام القليلة المقبلة ستكون الاختبار الحقيقي لما إذا كانت روسيا تنوي أن تكون على مستوى دورها القيادي في قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح، أم أنها ستختار ما أراه طريق الانعزالية المحفوف بالأخطار. ولدي اعتقاد راسخ بأن الشعب الروسي، من خلال ممثليه في البرلمان، سيفضل الخيار الصحيح، وأنه سيصدق على الاتفاقية الآن. فهذه هي النتيجة الوحيدة التي تتسق ومطلب روسيا الملح بأن تندمج - سياسيا واقتصاديا - مع بقية العالم، وألا تنأى بنفسها عنه.

وليس هناك أساس، أيا كان، للتشكيك في تأييد روسيا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي اعتقادها بأنها ستكون فعالة في تعزيز أمنها الوطني. وأقول، بداية، إن التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة

من الدعم والمساعدة الدوليين الذين لن تتمتع بهما قطعاً إذا قررت البقاء خارج الاتفاقية.

وفي هذه الحالة الأخيرة، سيكون على روسيا - امتثالاً لقراراتها الداخلية - أن تدمر أسلحتها الكيميائية بنفسها، كما أنها يحتمل أن تكون عرضة للجزاءات الاقتصادية بمقتضى الاتفاقية. ولذلك، ستكون النتيجة الموازنة الحقيقية الوحيدة لقرار التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي نفقات اشتراك روسيا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه النفقات ستكون متواضعة، بخاصة بالمقارنة بمزايا العضوية، بما في ذلك الاتجار بالمواد الكيميائية.

أما الشاغل الثاني المعرب عنه في خطاب الدوما فيتعلق بعبء نفقات التحقق من منشآت الأسلحة الكيميائية الروسية التي تتحملها روسيا، وفقاً للمادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية. وسيتخذ القرار النهائي بشأن فئات النفقات التي سيتعين أن تدفعها للمنظمة الدولة الطرف التي يجري التفيتش فيها، في الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف، المقرر عقدها في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وإذا أصبحت روسيا دولة عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فسيكون بمقدورها أن تسهم تماماً في اتخاذ هذا القرار الهام.

وبطبيعة الحال، فإن من مهمة الأمانة أن تطبق نظام التحقق الخاص بالاتفاقية بطريقة متوازنة في جميع الدول الأعضاء. لا يمكن أن يكون هناك تمييز - ولن يكون هناك تمييز - ضد أي بلد في هذا الشأن. كما لن تكون هناك إجراءات تفضل بشكل خاص دولة على أخرى. علاوة على ذلك، ستقوم المنظمة بمهمتها للتحقق بطريقة اقتصادية التكلفة بأكثر شكل ممكن تتماشى مع متطلبات الاتفاقية، وإذا تم الأخذ بهذه الخطط ذات التكلفة الاقتصادية - وعلى وجه الخصوص عمليات التفيتش المتعاقبة - فإن مبلغ السداد الذي سيكون على روسيا أن تدفعه إلى المنظمة للتحقق من منشآتها في ١٩٩٨ - متواضعا فعلاً، على افتراض أن تقديرات الأمانة بشأن عدد المنشآت الروسية ذات الصلة صحيحة وأن الجدول الزمني للتدمير لم يتغير، وربما تكون في حدود

الوقت المحدد. والدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على وعي تام بالحاجة إلى المساعدة الدولية لتدمير الأسلحة الكيميائية الروسية. وقد سبق للولايات المتحدة وبلدان كثيرة في أوروبا أن أعلنت عن عروضها بتقديم المساعدة. وعلى افتراض أن روسيا ستصدق على الاتفاقية، أعتقد أن نطاق المساعدة الدولية سيتسع، وفقاً للالتزامات المقطوعة أصلاً، بمجرد بدء برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية الروسية. ويدفع بعض المنتقدين بأن المساعدة الدولية لم تكن كافية حتى الآن. ولكن البعض الآخر يراها كالبذرة الأساسية أو الشيء الذي يوفر الشحنة الأولى لتشغيل مشروع التدمير.

وأرى أنه من السابق لأوانه أن نقرر ما إذا كانت روسيا ستكون قادرة أو غير قادرة على إكمال تدمير مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية في حدود الأطر الزمنية المقررة في الاتفاقية. ومع أنه من غير الممكن التنبؤ يقيناً بالمستقبل، فإذا نفذت روسيا التزاماتها بموجب الاتفاقية بنية حسنة، ثم عجزت عن إتمام تدمير مخزوناتنا لأسباب خارجة عن إرادتها، فإن الدول الأعضاء الأخرى بالطبع، ستضع في اعتبارها تلك الظروف القهرية، فسيكون متنافياً مع روح الاتفاقية، ومع نصها أيضاً - في هذه الحالة بالذات - معاقبة دولة طرف مستعدة للامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة، ولكنها غير قادرة على القيام بذلك لأسباب محددة جداً وموضوعية.

وبعد قلبي هذا، وإذ أتكلم من الناحية القانونية، أضيف أن التكاليف المتعلقة بالتدمير لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بتقرير ما إذا كان ينبغي لروسيا، أو لا ينبغي لها، التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فقد تعهدت روسيا بتدمير أسلحتها الكيميائية على أية حال. والبرلمان الروسي اعتمد مؤخراً قانوناً اتحادياً بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية، كما وقع الرئيس على المرسوم الخاص ببدء البرنامج الاتحادي لتدميرها. وبالتالي أصبح تدمير الأسلحة الكيميائية بالفعل هو القانون الساري في البلد. وإذا اختارت روسيا أن تدمر مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية، فمن الأكثر ترجيحاً أنها، لكونها عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ستحظى بأكثر قدر ممكن

وفي الختام، من الواضح أن روسيا بوصفها أكبر مالك معن للأسلحة الكيميائية وبلدا ذا صناعة كيميائية كبيرة - تستحق مكانا مرموقا في المنظمة. وأنا واثق بأن التصديق المبكر على الاتفاقية سيوفر لروسيا فرصا واسعة لتحمل موقعا في المنظمة يتناسب مع وضعها. والتصديق المبكر يعني الآن، فورا؛ وإلا فلن يتسنى تعيين مفتشين روس، ولن يتسنى للمواطنين الروس التنافس على الوظائف الشاغرة المتبقية في الأمانة، وأخيرا وليس آخرا، لن يكون لروسيا مكان في عملية صنع القرارات في المنظمة. وبدلا من ذلك سيكون عليها أن تعتمد على الترتيبات الثنائية في ظل ظروف قد لا تكون مواتية لهم كتلك التي تتيحها اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كي تعطي تلميحات للمجتمع الدولي بأنه يتم احترام القانون الروسي الداخلي لتدمير الأسلحة الكيميائية.

إن روسيا لن تستفيد من نظام عالمي تعامل بمقتضاه كل دولة عضو على قدم المساواة. وأنا لا أرى سببا يجعل الحكومة الروسية والدوما يختاران ذلك البديل، حتى ولا لأسباب مالية، بينما الطريق الواضح - الذي يقدمه لهما المجتمع الدولي والمنظمة نفسها - هو التصديق المباشر. وهذا الإجراء سيكفل لروسيا مواصلة أداء دور بارز في الشؤون العالمية. وإنني أناشد الذين يمثلون الاتحاد الروسي هنا أن يبعثوا رسالة مخصصة إلى موسكو الآن - اليوم، فورا - قبل ألا يكون أمام منظمتي بديل عن التخلي عن مسألة الاشتراك الروسي في هذه القضية النبيلة.

وإنني أناشد أيضا جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة الدول الفاعلة الكبرى، أن تساعد الدوما على تفهم المكاسب المحتملة، سواء السياسية أو المالية، التي تعود على روسيا بالإسراع بعملية التصديق. وأسألها أن تعرب مرة أخرى عن استعدادها للمساعدة في تخفيف هذا العبء الذي ورثته الإدارة الروسية الحالية ونتائجها المالية، مما يساعد على ضمان نجاح التزامنا بعالم خال من الأسلحة الكيميائية. وهو حجر الأساس الذي تبنى عليه منظمتنا الوليدة. والدول الأعضاء، بقيامها بهذا، ستعبر عن التزامها الحقيقي بهذه المعاهدة المتعددة الأطراف حقا، الأولى في مجال نزع السلاح.

لا تتجاوز ٣ ملايين دولار إلى ٤ ملايين دولار. وحسب نتيجة القرارات المقرر اتخاذها في المستقبل القريب، ومن المأمول أن تشترك روسيا فيها، قد تقل التكلفة عن ذلك. وبالنسبة للمساهمة الروسية في ميزانية المنظمة العادية في ١٩٩٨، من المحتمل جدا ألا تزيد على ٤ ملايين دولار. وبشكل عام، نحن نتكلم عن مساهمة سنوية إجمالية بأقل من ١٠ ملايين دولار.

والشاغل الثالث ينطوي على متطلبات تحويل المنشآت الروسية السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ولقد أوضحت للقيادة البرلمانية الروسية أنني أعتقد أن الحجم الحقيقي لهذه المشكلة مبالغ فيه إلى حد كبير، لأنه يبدو أن روسيا ليس لديها سوى خمس منشآت سابقة لإنتاج أسلحة كيميائية. ومع ذلك فإن المسألة ستضخ في ضوء الحالة الفعلية.

إن كون الاتفاقية تسمح بتحويل المنشآت السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية يدل على أن التحويل ينظر إليه باعتباره وسيلة لتخفيف المصاعب الاقتصادية وليس لزيادتها. ولهذا، لا تتطلب الاتفاقية تدمير المباني التي تصلح للاستخدامات العادية والمعدات العادية في تلك المنشآت. إذ ليس مطلوبا تدميره سوى أصناف المباني والمعدات التي تعد فقط لغرض إنتاج الأسلحة الكيميائية والتي تختلف عن معايير الصناعات الكيميائية التجارية. وبالنسبة إلى تواتر عمليات التفتيش التالية للمنشآت المحولة، فإن هذا يتقرر فقط بناء على درجة الخطر الذي تمثله المنشأة المحولة بالنسبة لأهداف الاتفاقية. والأمانة لن تسيئ استخدام الحق في إعادة تفتيش المنشآت. إذ توفر الاتفاقية وسيلة فعالة للحماية من أي نوع من أنواع إساءة استخدام الحق.

وقد اعتمد المجلس التنفيذي طلبا واحدا من دولة عضو حاليا، وسيبُت فيه - وفقا لأحكام الاتفاقية - في دورة المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر. وقد أخذ المجلس في اعتباره في قراره هذا الحاجة الاقتصادية لتحويل المنشأة المعنية والإبقاء على المباني العادية التي كانت تضم من قبل مصنعا لإنتاج أسلحة كيميائية. ومن شأن قرار المجلس هذا أن يخفف الشواغل الروسية بشأن التحويل، وبالتالي يبعث رسالة هامة مطمئنة إلى روسيا.

ولا يزال أماننا قدر كبير من العمل الصعب، ومع ذلك من المناسب في هذا المنعطف أن نقف وقفة تأمل في الشهور الستة الأولى في عمر اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث أثبتت أن الاتفاق المتعدد الأطراف على نزع السلاح ممكن، وأنه جار بالفعل، وهذا أمر أعتقد أنه يتفق مع الرغبة المخلصة لجميع البلدان. إن هذه الاتفاقية وهي الأولى من نوعها من عدة نواح، عون رئيسي لجهود أخرى مماثلة في ميادين أخرى لنزع السلاح، وهذا يعطينا مبررا للإحساس بالخير.

أشكركم، سيادة الرئيس، لإعطائي هذه الفرصة لأوضح التقدم الذي أحرزته حتى الآن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي يشرفني أن أتولى رئاستها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وقد طلب أحد الوفود الكلمة ممارسة لحق الرد.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٢٤ تحدد مدة الكلمات التي تلتقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري يانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لأرد على الاتهامات التي وجهها وفد كوريا الجنوبية الآن الى بلدي. إن كوريا الجنوبية هي التي أدخلت مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية في كوريا الجنوبية ومع ذلك لم تذكر أي شيء عن هذه المخزونات.

والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة يجب تناولها مباشرة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وفقا لإطار العمل المتفق عليه. ويحدد إطار العمل المتفق عليه بوضوح الأحكام التي ينبغي أن تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في فترات زمنية محددة. وإذا ما تم حسم المسائل النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة

لذلك، فإن الوقت حرج. ووفقا لأحكام الاتفاقية، ستصبح روسيا عضوا كامل العضوية بالمنظمة بعد ٣٠ يوما من إيداعها صكوك التصديق على الاتفاقية هنا في نيويورك لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ومن ثم، حتى نضمن أن روسيا ستشارك وأن لها الحق في التصويت فيما يتعلق بجميع المسائل خلال دورة كانون الأول/ديسمبر للمؤتمر، ينبغي أن تودع صكوكها في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أي في غضون ١٥ يوما.

إن البدء الناجح لنظام التحقق التابع للمنظمة من ناحية، والتصديق الروسي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من ناحية أخرى، سيكونان أهم تطورين في نزع السلاح الكيميائي العالمي يحدث في ١٩٩٧. وعندما يتحقق الإثنان، سيتمكن المجتمع الدولي من التطلع بقدر أكبر من اليقين إلى إمكانية تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وهناك بعض الدول الرئيسية الأخرى التي يعد تصديقها هاما أيضا لتحقيق عالمية الاتفاقية، ونحن نبذل قصارى جهدنا لضمها إلينا في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالدول التي لم توقع حتى على الاتفاقية، سنواصل جهودنا لتأكيد الفوائد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للانضمام. وبزيادة عدد الدول الأطراف، ستزول مشروعية الأسلحة الكيميائية تدريجيا، وللسبب نفسه، ستتعزيز القيود السياسية على تطويرها بشكل كبير.

لقد توليت مسؤولية منصب المدير العام للمنظمة انطلاقا من اعتقاد راسخ بأن الطريق إلى الأمام هو تعزيز الشفافية والانفتاح الفكري، وتوجيه منظمة غير مترهلة ودينامية. وقد رسخت الأشهر الستة الأولى في هذا المنصب اقتناعي بأهمية هذا النهج.

وفي الشهور المقبلة، سأعمل دون كلل لتعزيز ودعم الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية للدول الأطراف التي لها أنشطة عسكرية تتأثر بالاتفاقية، وسأعمل كل ما في وسعي لمساعدة وتشجيع الاتحاد الروسي على التصديق على الاتفاقية لأن هذه خطوة ضرورية لنجاح وبقاء الاتفاقية على المدى الطويل كنظام لنزع السلاح.

أن تلتزم بها جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية يمضي الى أبعد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإطار العمل المتفق عليه، وذلك فيما يتعلق بمستوى التزامات عدم الانتشار الذي يتضمنها. وستؤدي كوريا الشمالية خدمة كبيرة لقضية السلم في شبه جزيرة كوريا وفي شمال شرق آسيا إذا تقيدت بالالتزام الرسمي الذي دخلت فيه بحرية مع جمهورية كوريا.

السيد ري يانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تذكروني الكلمات السياسية الطنانة المتكررة لكوريا الجنوبية بشأن بلدي بالمثل الكوري الذي يقول إن اللص يصيح "أوقفوا اللص". إن كوريا الجنوبية هي التي أدخلت الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية دون أن يكون لها من أمرها شيء. وأود أن أقول مرة أخرى إن القضية النووية في شبه جزيرة كوريا مسألة ينبغي تناولها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وينبغي ألا تحاول كوريا الجنوبية أن تدس أنفها في هذا الأمر. إنني أنصح وفد كوريا الجنوبية أن يجلس وأن ينتظر ما سوف يحدث.

الأمريكية، فإن المسائل الأخرى مثل إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية سوف تسوى تلقائياً.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، كان بلدي ضحية لهذه الأسلحة في الحرب الكورية. وكبلد متضرر فإنه يعرف أكثر من أي بلد آخر الطبيعة غير التمييزية للأسلحة الكيميائية. أما عن الانضمام الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فهذا يدخل بالكامل في إطار الحقوق السيادية لبلدي.

ويود وفدي أن يوصي وفد كوريا الجنوبية بأن يتبع سياسة مستقلة لا تعتمد على أية قوة خارجية، وأن يرفع صوته مطالباً بانسحاب القوات الخارجية، بالإضافة الى سحب الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الألغام الأرضية.

السيد بائك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بدلاً من الرد نقطة نقطة على إدعاءات مندوب كوريا الشمالية، أود فقط أن أصحح الأمور بتبيان موقفنا حيال عدم التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر باتفاق الضمانات، الذي دخلت فيه بمحض إرادتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ولا يساورنا شك في أن إطار العمل المتفق عليه في جنيف في ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكن أن يسهم، إذا نفذ بالكامل، في التوصل الى حل نهائي للقضية النووية لكوريا الشمالية. وهذا أحد الأسباب التي جعلت حكومتي تضطلع بدور مركزي في إمداد كوريا الشمالية بمفاعلين لإنتاج الماء الخفيف تحت إشراف منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية.

ونود أن نذكر مرة أخرى هنا أن الاتفاقات الثنائية مثل إطار العمل المتفق عليه، لا تخلف أو تنتقص من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي في إطار اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنها تكمله ولا تحل محله. لذلك ينبغي لكوريا الشمالية ألا تحاول استخدام إطار العمل المتفق عليه ذريعة لعدم التزامها بالتعهدات المتعددة الأطراف التي يجب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي للإدلاء ببيان.

السيد بردينيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أشكر السيد بستانى على الاهتمام الذي وجد من الضروري أن يوليه لبلدي في البيان الذي أدلى به. وأعتقد أن هذا الاهتمام ببلد وقع للتو اتفاقية الأسلحة الكيميائية يدل على أمرين على الأقل. أولاً إن العزلة لا تخيفنا، وثانياً، أنه عندما أصبح مشاركين كاملين في الاتفاقية، يمكن أن نتوقع درجة مماثلة أو حتى درجة أكبر من الاهتمام بشأن مواقفنا من المنظمة التي يترأسها السيد بستانى.

أما بالنسبة لجوهر مسألة مشاركة روسيا في الاتفاقية فقد ذكرنا موقفنا الرسمي في مداخلتنا أمام هذه اللجنة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتخذ قرار بشأن هذا الموضوع وآمل أن يكون في القريب العاجل، على أساس مصالحنا الوطنية. ولا نعتقد أن الاهتمام الذي أعرب عنه السيد بستانى حيالنا هو محاولة للضغط في موضوع يتصل باتخاذ قرار سيادي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠